

Distr.: General
6 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ١٨-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحوّل الهيكلي والتنمية الشاملة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

ينطوي كل من اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات على إمكانية إحداث تحوّل هيكلي في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن النظر إليهما على أنهما يمثلان أفقاً جديداً للبلدان النامية، وإن إدماج البلدان النامية على نحو إيجابي في اقتصاد الخدمات العالمي يكتسي بالتالي دلالة إنمائية. وينبغي للسياسات القومية والجهود التنظيمية، فضلاً عن التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف على صعيد السياسات التجارية، الإقرار بما للخدمات من إمكانات إنمائية.

وتشير البحوث المتاحة والمناقشات على صعيد السياسات، فضلاً عن خبرة الأونكتاد في هذا المجال، لا سيما عملياته لاستعراض سياسات الخدمات، إلى أهمية وجود سياسة منسجمة وملائمة للغرض، وأطر تنظيمية ومؤسسية، بما في ذلك بشأن نُهج التحرير التجاري، وأهمية تنمية المهارات البشرية، في تسخير الإمكانية التي ينطوي عليها قطاع الخدمات لإحداث تحوّل هيكلي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.1-709139(A)



* 1 7 0 9 1 3 9 *

أولاً - مقدمة

١- لقد برز قطاع الخدمات على أنه العنصر الأوسع في قوة دفع الاقتصاد، مساهماً بحصة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتنمية. فالفرص التي استحدثتها هذا القطاع لإحداث التحول الهيكلي بفعل صعود اقتصاد الخدمات هائلة، لا سيما تلك المستمدة من تكنولوجيا القطيعة والاقتصاد الرقمي. ويساهم القطاع في الإنتاجية ونمو الاقتصادي مجمله، لأنه يتيح الإسهامات اللازمة للمنتجات والخدمات الأخرى. وقد برزت عدة خدمات بمثابة خدمات واعدة من حيث إمكانية تصديرها بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما مع تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فالخدمات الفعالة هي محرك توسع سلسلة القيم الإقليمية والعالمية.

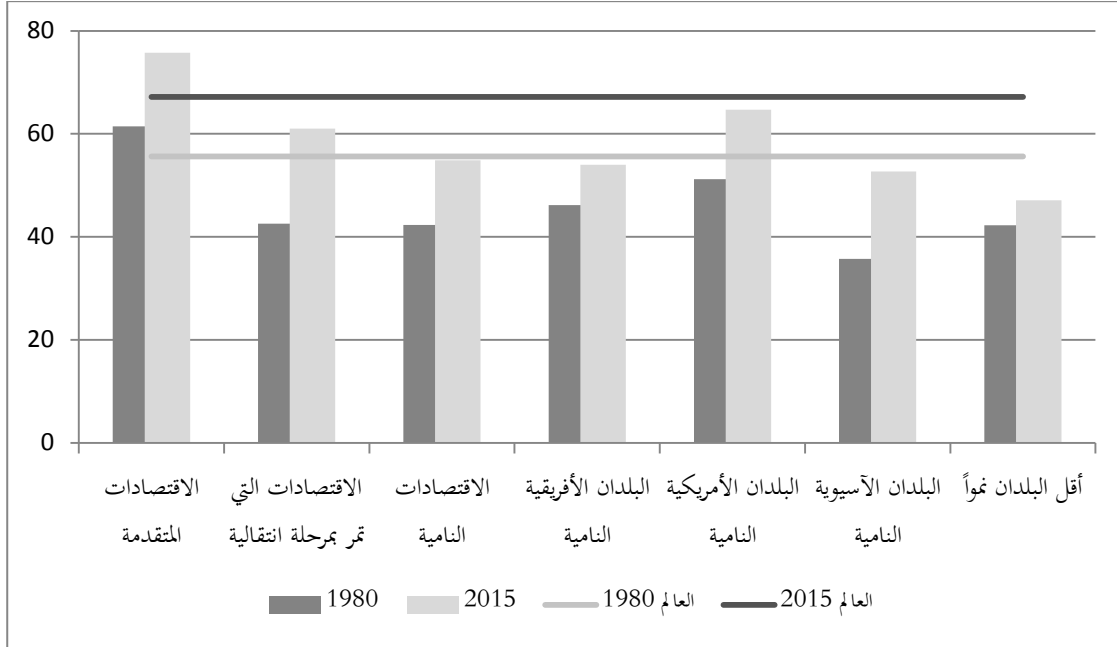
٢- إن العديد من أنشطة الخدمات التي تنطوي على وظائف اجتماعية مهمة - كالصحة والمالية والطاقة والنقل والاتصالات - لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ذلك على سبيل المثال، تستطيع الخدمات الأساسية وخدمات الهياكل الأساسية أن تقدم مساهمات كبيرة في سبيل تحقيق الهدف ١ بشأن القضاء على الفقر، والهدف ٢ بشأن القضاء على الجوع، والهدف ٣ بشأن الصحة، والهدف ٤ بشأن التعليم، والهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ٦ بشأن المياه والصرف الصحي، والهدف ٧ بشأن الطاقة، والهدف ٨ بشأن النمو الاقتصادي والعمل اللائق، والهدف ٩ بشأن تطوير الهياكل الأساسية، والهدف ١٠ بشأن الحد من عدم المساواة، والهدف ١١ بشأن المستوطنات البشرية (عن طريق خدمات النقل مثلاً)، والهدف ١٧ بشأن سبل التنفيذ (عن طريق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثلاً). ويتوقف تحقيق العديد من الأهداف والغايات على إمكانية استفادة الجميع من الخدمات والهياكل الأساسية، وهو ما يدل على الأهمية الفائقة للخدمات في تحقيق برنامج عام ٢٠٣٠. ونظراً لتعدد أوجه المساهمة التي يقدمها قطاع الخدمات، ثمة فرصة سانحة لاستكشاف استراتيجية للنمو والتنمية قائمة على قطاع الخدمات.

ثانياً - الاتجاهات في اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات

ألف - الخدمات باعتبارها حصة متزايدة في الاقتصاد

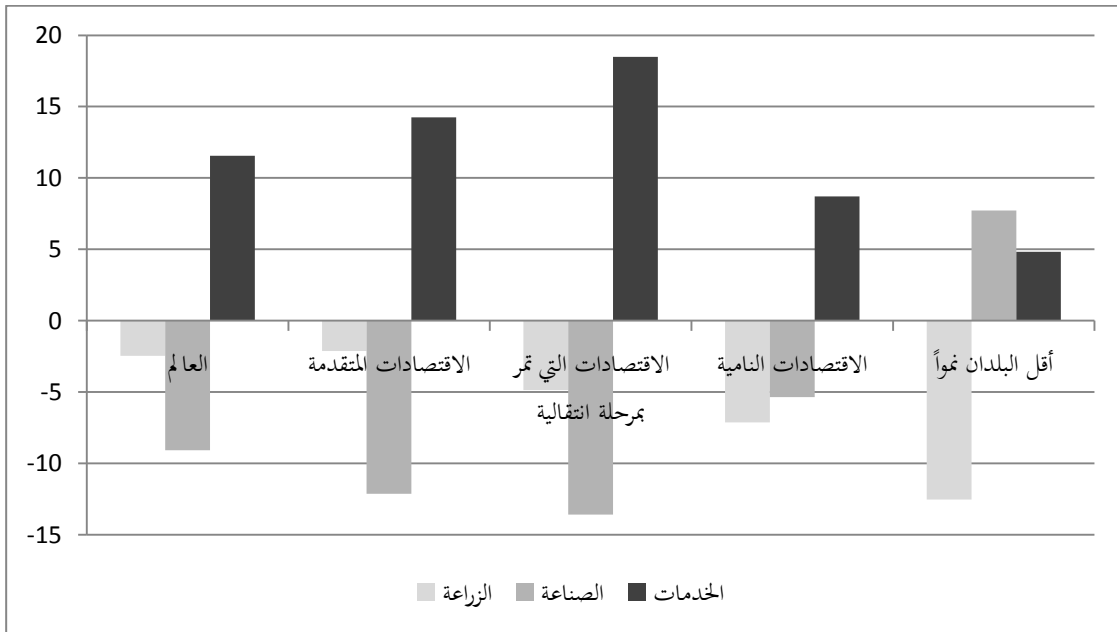
٣- لقد زادت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصادات على مر الزمن. ففي الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥، زادت حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدى جميع فئات الدخل المختلفة، بما في ذلك الزيادة من ٦١ إلى ٧٦ في المائة لدى الاقتصادات المتقدمة ومن ٤٢ إلى ٥٥ في المائة لدى الاقتصادات النامية (الشكل ١). فالخدمات أصبحت منتشرة على نطاق واسع في جميع المناطق النامية، بما في ذلك لدى أقل البلدان نمواً. والزيادة في نواتج الخدمات في هذه الفترة تعزى إلى حد كبير إلى تراجع النواتج الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة وإلى تراجع النواتج الزراعية في الاقتصادات النامية. وقد يُنظر إلى ذلك على أنه يعكس شكلين منفصلين من التحوّل الهيكلي (الشكل ٢). ففي الاقتصادات المتقدمة، حقق قطاع الخدمات نمواً، وغادرت موارد الإنتاج قطاع الصناعة. أما في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، فإن موارد الإنتاج قد انتقلت من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات أساساً.

الشكل ١
حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بحسب مستوى الدخل وبحسب
المنطقة، ١٩٨٠ و ٢٠١٥
(نسبة مئوية)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

الشكل ٢
حصة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي بحسب مستوى الدخل والتغير
الحاصل في الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥
(نسبة مئوية)



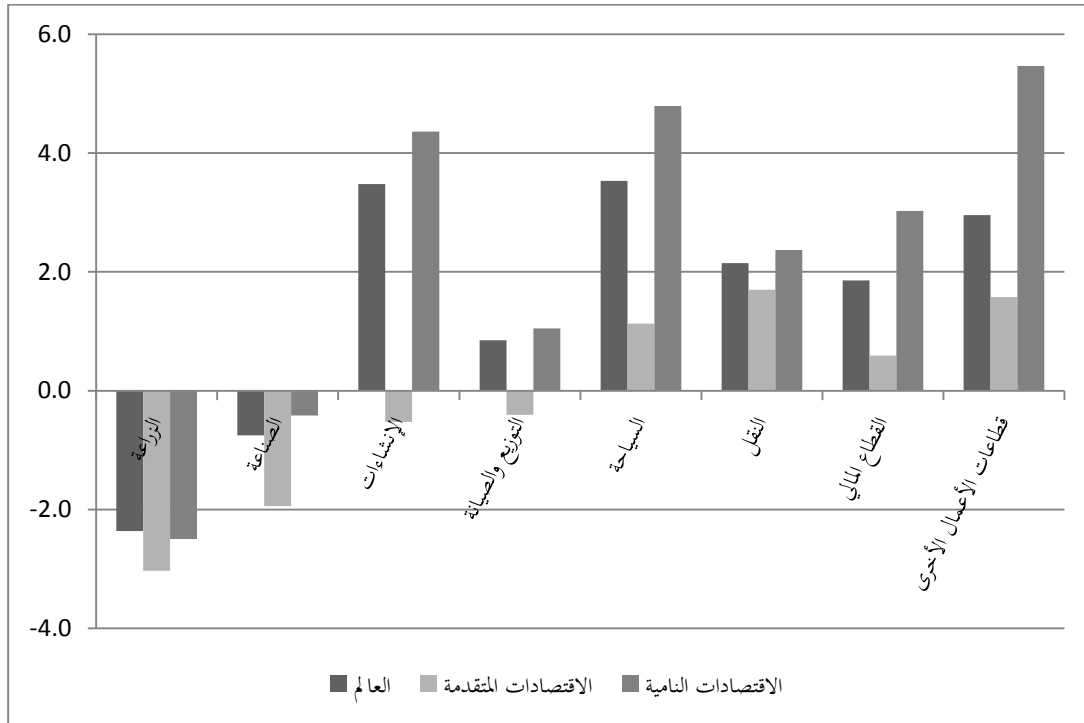
المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٤ - والخدمات منتشرة بقوة أيضاً في قطاع التوظيف. ففي عام ٢٠١٦، قُدِّر أن قطاع الخدمات الواسع يستأثر بنحو نصف (٤٩ في المائة) الوظائف في العالم. ومثلما هو الحال في النواتج، فإن أهمية الخدمات أكبر في الاقتصادات المتقدمة (٤٤ في المائة)^(١). فقد كان قطاع الخدمات المزوّد الرئيسي بالوظائف منذ منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بما في ذلك أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦، زادت أهمية قطاعات الخدمات في الإنشاءات والسياحة وفي غيرهما من قطاعات الأعمال سنوياً في السوق العالمية للوظائف، بما في ذلك في الاقتصادات النامية (الشكل ٣)^(٢).

الشكل ٣

التغير السنوي في توزيع العمالة في قطاعات مختارة بحسب مستوى الدخل، ٢٠٠١-٢٠١٦

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧.

٥ - والتوظيف في قطاع الخدمات مناسب بوجه خاص للنساء، لذلك يستحوذن، في العالم بأسره، على الحصة الأكبر من الوظائف في هذا القطاع. وتبلغ نسبة مشاركة النساء في وظائف الخدمات في الاقتصادات النامية ٤١ في المائة، لا يسبقها في ذلك سوى القطاع الزراعي^(٣). والمشاركة في وظائف قطاع الخدمات كبيرة أيضاً بالنسبة للعمال المهاجرين حيث إن بعض البلدان التي تستضيفهم، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد اعتماداً كبيراً على المهاجرين في المجالات الواسعة لقطاع الخدمات. وبذلك، فإن السياسات المتصلة بالخدمات

(١) منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

(٢) الأونكتاد، يصدر قريباً، التجارة والعمالة والتنمية.

(٣) منظمة العمل الدولية، *World Employment Social Outlook: Trends 2016* (جنيف).

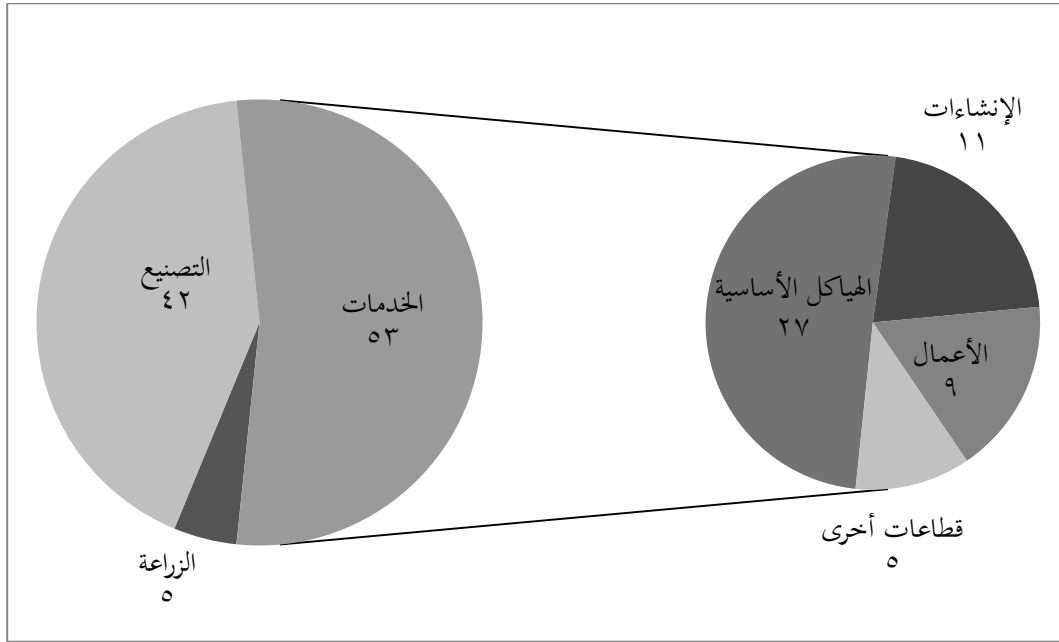
تكتسي أهمية للعمالة الشاملة، لا سيما في السياق الحالي الذي يتسم بالارتفاع الكبير في معدلات البطالة على نحو مستمر.

٦- واستأثر قطاع الخدمات أيضاً بقسط وافر من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تركزت الاستثمارات ذات الطابع المستجد المعلن عنها في العشر سنوات الأخيرة أساساً في قطاع الخدمات. ففي عام ٢٠١٥، تلقى قطاع الخدمات ٥٣ في المائة من الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بوتيرة أسرع مما هي عليه في قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية. وحقق قطاع خدمات الهياكل الأساسية نمواً سريعاً للغاية؛ فكان أكثر من نصف الاستثمارات ذات الطابع المستجد المعلن عنها في عام ٢٠١٥ في هذا القطاع (الشكل ٤).

الشكل ٤

توزيع مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الطابع المستجد حسب القطاعات، ٢٠١٥

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى ٢٠١٦، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٦ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.16.II.D.4)، جنيف).

باء- الاتجاهات في تجارة الخدمات

٧- في عام ٢٠١٥، كانت البلدان الكبرى المصدرة والمستوردة للخدمات في العالم تتمثل بالأساس في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة وبلدان أوروبا، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكذلك في الاقتصادات الناشئة مثل الصين (الجدول ١). وقد استأثرت البلدان المصدرة العشر الأولى بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات من الخدمات، ولوحظ الاتجاه نفسه لدى البلدان المستوردة العشر الأولى، وهو ما يكشف عن وجود تجانس في تشكيلة كبرى البلدان المصدرة للخدمات.

الجدول ١
البلدان المصدرة والمستوردة الرئيسية للخدمات، ٢٠١٦
(ملايين الدولارات ونسبة مئوية)

البلدان المصدرة الرئيسية للخدمات	قيمة الصادرات من الخدمات	الحصة من الصادرات العالمية	البلدان المستوردة الرئيسية للخدمات	قيمة الواردات من الخدمات	الحصة من الواردات العالمية من الخدمات
الولايات المتحدة	٧٥٢ ٤١١	١٥,٦	الولايات المتحدة	٥٠٣ ٠٥٣	١٠,٧
المملكة المتحدة	٣٢٧ ١٧٦	٦,٨	الصين	٤٥٣ ٠١٤	٩,٦
ألمانيا	٢٧٢ ٧٣٨	٥,٦	ألمانيا	٣١٢ ٠٧٤	٦,٦
فرنسا	٢٣٦ ٧٦٠	٤,٩	فرنسا	٢٣٥ ٦٧٩	٥,٠
الصين	٢٠٨ ٤٨٨	٤,٣	المملكة المتحدة	١٩٨ ٦٥٣	٤,٢
هولندا	١٧٩ ٧٧٦	٣,٧	آيرلندا	١٩١ ٩٣٩	٤,١
اليابان	١٧٣ ٨٢١	٣,٦	اليابان	١٨٤ ٧١٠	٣,٩
الهند	١٦١ ٨٤٥	٣,٣	هولندا	١٦٩ ٤٥٨	٣,٦
سنغافورة	١٤٩ ٦٤٢	٣,١	سنغافورة	١٥٥ ٥٨١	٣,٣
آيرلندا	١٤٦ ٦٧٨	٣,٠	الهند	١٣٣ ٧١٠	٢,٨
المجموع	٢ ٦٠٩ ٣٣٤	٥٣ ٩	المجموع	٢ ٥٣٧ ٨٧٠	٥٣ ٩

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

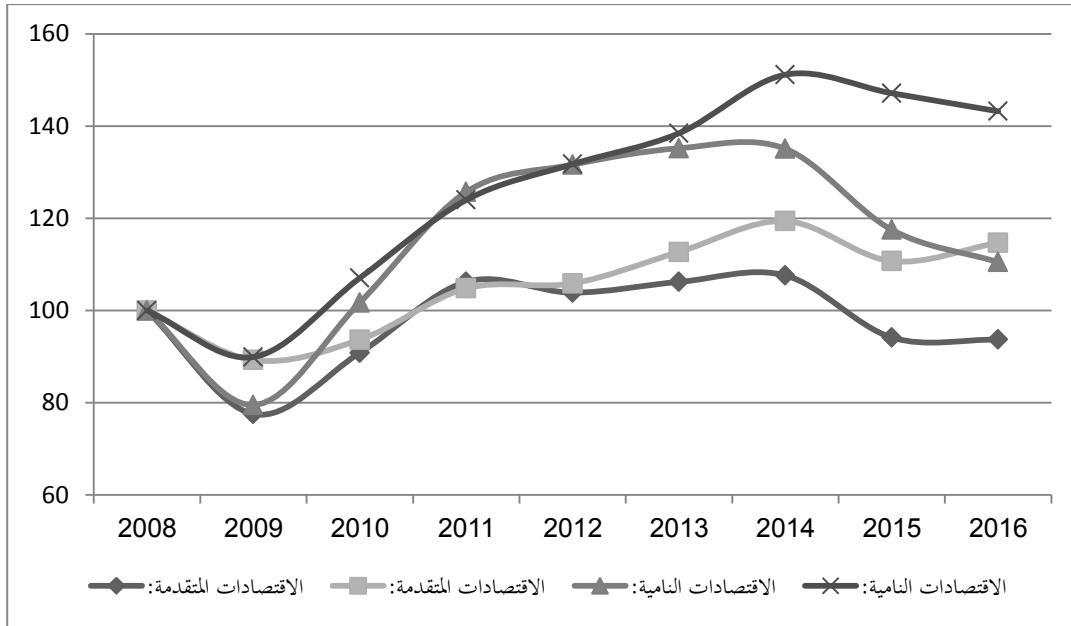
٨- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦، شهدت الصادرات من الخدمات نمواً في الاقتصادات النامية أسرع مما كان عليه في الاقتصادات المتقدمة. فقد ارتفعت حصة الاقتصادات النامية من الصادرات العالمية من الخدمات من ٢٣ إلى ٢٩ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦، توسعت صادرات الخدمات في الاقتصادات النامية بوتيرة أسرع مما كانت عليه في الاقتصادات المتقدمة، وتوسعت صادرات الخدمات بوتيرة أسرع من صادرات البضائع (الشكل ٥). وزادت حصة صادرات الخدمات في مجموع الصادرات من السلع والخدمات من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٦ في الاقتصادات المتقدمة، ومن ١٤ إلى ١٧ في المائة في الاقتصادات النامية. وكانت صادرات الخدمات أكثر مرونة من صادرات السلع. وكما حدث أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٩، تراجعت صادرات الخدمات في الاقتصادات النامية في عام ٢٠١٥ بنسبة (٣ في المائة) تقل عن نسبة تراجع صادرات السلع (١٣ في المائة).

٩- ومن جملة الخدمات، تحقق صادرات البلدان النامية نمواً أقوى في الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي الخدمات المالية، وفي غيرها من خدمات الأعمال التجارية (الشكل ٦). بيد أن الإحصاءات حسب القطاعات تبين أن الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية يستمر كل منهما في التميّز عن الآخر في سماته التجارية. ورغم أن خدمات النقل والأسفار وغيرهما من خدمات الأعمال التجارية هي الفئات الأكبر بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، فإن حصة خدمات النقل والأسفار تواصل الارتفاع في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الجدول ٢). وفي المقابل، تواصل الاقتصادات المتقدمة في اتخاذ منحى أكثر تخصصاً من حيث الفئات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الخدمات المالية.

الشكل ٥

نمو صادرات السلع والخدمات بحسب مستوى الدخل، ٢٠٠٨-٢٠١٦

(المؤشر؛ ٢٠٠٨=١٠٠)

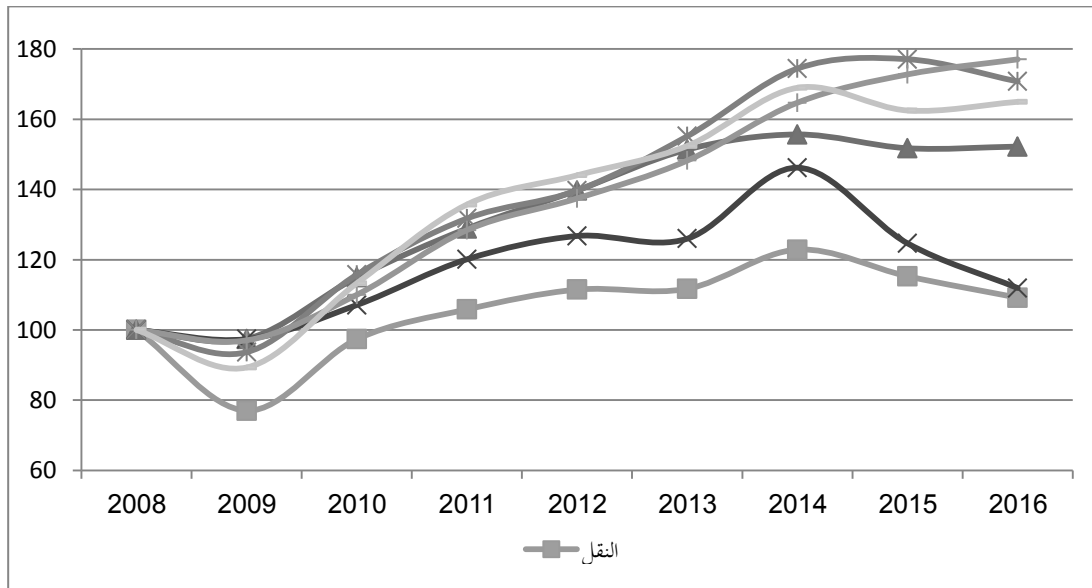


المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

الشكل ٦

صادرات الاقتصادات النامية من خدمات تجارية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٦

(المؤشر؛ ٢٠٠٨=١٠٠)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: تشمل خدمات الأعمال التجارية الأخرى مختلف خدمات الأعمال التجارية والخدمات المهنية والتقنية.

الجدول ٢
الصادرات من خدمات تجارية مختارة بحسب مستوى الدخل والمنطقة، ٢٠١٦
(نسبة مئوية)

أقل البلدان نمواً	البلدان الآسيوية النامية	البلدان الأمريكية النامية	البلدان الأفريقية النامية	الاقتصادات			فئة الخدمات
				الاقتصادات المتقدمة	التي تمر بمرحلة انتقالية	الاقتصادات المتقدمة	
١,٩	٣,٦	٢,٥	٢,٠	٣,٤	٦,٤	٣,٤	الخدمات المتصلة بالسلع
٢٣,١	٢١,٢	١٦,٢	٢٩,٢	٢١,١	٣٥,١	١٥,٨	النقل
٥٣,٥	٣١,٤	٤٧,٤	٣٩,١	٣٣,٨	٢٣,٢	٢١,٤	الأسفار
١,٨	٣,٢	٠,١	٢,٣	٢,٨	٥,٦	١,٣	الإنتاجات
٢,١	٦,٩	٥,٠	٤,٢	٦,٥	٢,٢	١٣,٦	الخدمات المالية
٠,٣	١,٥	٠,٨	٠,٣	١,٤	٠,٨	٩,٠	الملكية الفكرية
٨,٦	١٠,٤	٤,٧	٦,٦	٩,٥	٩,٤	١٠,٦	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٧,٨	٢١,٠	٢٠,٧	١٥,٧	٢٠,٦	١٦,٦	٢٣,٩	الأعمال التجارية الأخرى
٠,٨	٠,٧	٢,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٨	١,٠	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٠ - والبيانات المتعلقة بميزان المدفوعات الحالي لا تعكس سوى جزءاً من تجارة الخدمات، إذ لا تعكس التجارة المرتبطة بحضور تجاري (النمط ٣) أو تحركات الأشخاص الطبيعيين المؤقتة (النمط ٤). فالحضور التجاري هو نمط التوريد الأكثر أهمية، لأن ذلك يمكن أن يتأتى من مبيعات فروع الشركات الأجنبية المتزايدة باستمرار، إذا افترض أن هذه المبيعات هي بدورها نتاج عنصر الخدمات. وقد بلغت قيمتها ٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وقيمة أعلى من القيمة التي تحققت في عام ٢٠١٤ البالغة ٣٤ مليار دولار^(٤). وتشير البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى هيمنة دور النمط ٣ (الشكل ٧). والحركة المؤقتة للأشخاص الذين يقدمون الخدمات مهمة للغاية في الخدمات المهنية وخدمات قطاع الأعمال. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الكم الهائل من التحويلات - قُدِّرت التحويلات في العالم في عام ٢٠١٦ بنحو ٥٧٥ مليار دولار، علماً بأن ٤٢٩ مليار دولار منها تتوجه إلى البلدان النامية^(٥) - فإن النمط ٤ يكتسي أهمية بالغة للبلدان النامية.

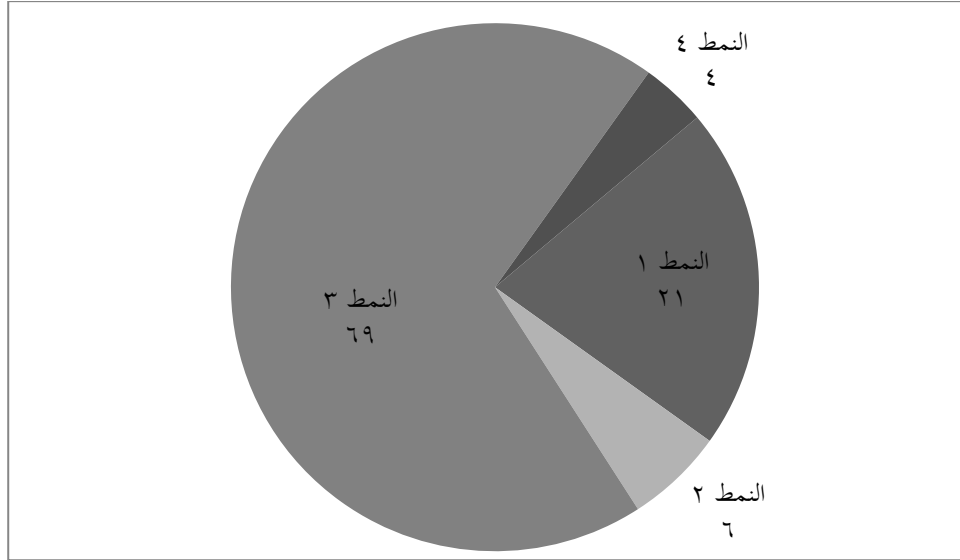
(٤) الأونكتاد، ٢٠١٦.أ.

(٥) البنك الدولي، ٢٠١٧، Migration and Remittances, Migration and Development Brief No. 27.

الشكل ٧

الاتحاد الأوروبي: صادرات الخدمات بحسب نمط التوريد، ٢٠١٣

(نسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

١١- ولا تعكس البيانات عن الخدمات عبر الحدود القيمة المضافة الكبيرة للخدمات المصاحبة لصادرات السلع. ففي عام ٢٠١١، استأثرت الخدمات بنسبة ٤٤ في المائة من القيمة المضافة في مجموع الصادرات في الاقتصادات المتقدمة وبنسبة ٣٢ في المائة في الاقتصادات النامية، متجاوزة بذلك حصص صادرات الخدمات من مجموع الصادرات. أما القيمة المضافة للخدمات المستوردة في إجمالي الصادرات فقد زادت في جميع البلدان في الفترة ١٩٩٥-٢٠١١، وبلغت ١٦ في المائة في الاقتصادات المتقدمة و ١١ في المائة في الاقتصادات النامية. ويبيّن ذلك تزايد قابلية الخدمات للتجارة وأهميتها بوصفها الأداة المحركة للتجارة^(٦). ويمكن أن يشمل التمويل المحلي أيضاً تجارة الخدمات، عن طريق حركة الأشخاص على سبيل المثال.

١٢- وكثيراً ما لا تعكس البيانات أيضاً زيادة أهمية أنشطة الخدمات في شركات الصناعات التحويلية. فلكي تضيف الشركات المزيد من القيمة والمحتوى المرتبط بالابتكار لمنتجاتها، وتعزز العلاقات مع الزبائن وتحتفظ بالمهام التجارية الاستراتيجية داخلياً، قد تلجأ الشركات إلى تطوير أنشطة الخدمات بدلاً من اللجوء إلى مصادر خارجية. ففي عينة من بلدان شملتها إحدى الدراسات، استأثرت الخدمات بنسبة ٣٧ في المائة من قيمة صادرات المصنوعات؛ وبإضافة أنشطة الخدمات ضمن شركات الصناعات التحويلية ارتفعت هذه الحصة إلى ٥٣ في المائة، وبلغت المساهمة الإجمالية للخدمات في الصادرات زهاء الثلثين^(٧).

١٣- وتكتسي البيانات عالية الجودة والموثوق بها والمتاحة في الوقت المناسب والشاملة والمصنّفة بما فيه الكفاية عن تدفقات تجارة الخدمات أهمية في تسهيل الإجراءات المحددة

(٦) الأونكتاد، ٢٠١١، الخدمات والتجارة والتنمية: (مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، S Miroudot and Cadestin, 2017, Services in global value

chains: From inputs to value-creating activities, Trade Policy Papers No. 197

والمستندة إلى أدلة وإلى سياسات ملموسة. والتركيز على البيانات ليس سوى استراتيجية مطلوبة بغية وضع السياسات المناسبة للخدمات المناسبة لإحداث التحول الهيكلي (الإطار ١). وتوفر البيانات عنصر رئيسي في قياس الإنجازات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولما كانت مجموعة كبيرة من المؤسسات مشاركة عادةً في تجارة الخدمات وفقاً لأنماط التوريد الأربعة جميعاً، فإن توفير الإحصاءات الصحيحة يتطلب تعاوناً مؤسسياً.

الإطار ١

جمع البيانات: دراسة حالة البرازيل

في البرازيل، يعد النظام المتكامل للتجارة الخارجية في الخدمات والأصول غير المادية وغيره من العمليات التي تحدث تغييراً في القيمة الصافية أداةً مهمةً لتصنيف الخدمات وجمع البيانات واتخاذ إجراءات على صعيد السياسات. ويشمل النظام جميع معاملات الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين وتشمل عملية جمع البيانات أنماط التوريد الأربعة. وتتوقف فعالية النظام على مدى منح أولوية كبيرة لتوفير البيانات ونوعيتها ولتقديم الدعم السياسي لهذه الخطوة، وكذلك على التجربة الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية والمنصات الإلكترونية. وساعد هذا النظام السلطات المختلفة في بيان الإمكانيات التي تنطوي عليها صادرات الخدمات، وأتاح الدعم لتعزيز التجارة، وقدم إسهامات في المفاوضات التجارية. واستناداً إلى البيانات المستمدة من هذا النظام، وُضعت إحصاءات محددة لدعم استراتيجيات الأعمال لقطاعات الخدمات، وأطلقت مبادرة بين القطاعين العام والخاص، تعرف باسم منتدى الاستفادة من صادرات الخدمات، بغية زيادة القدرة التنافسية عن طريق تحديد التدابير المناسبة.

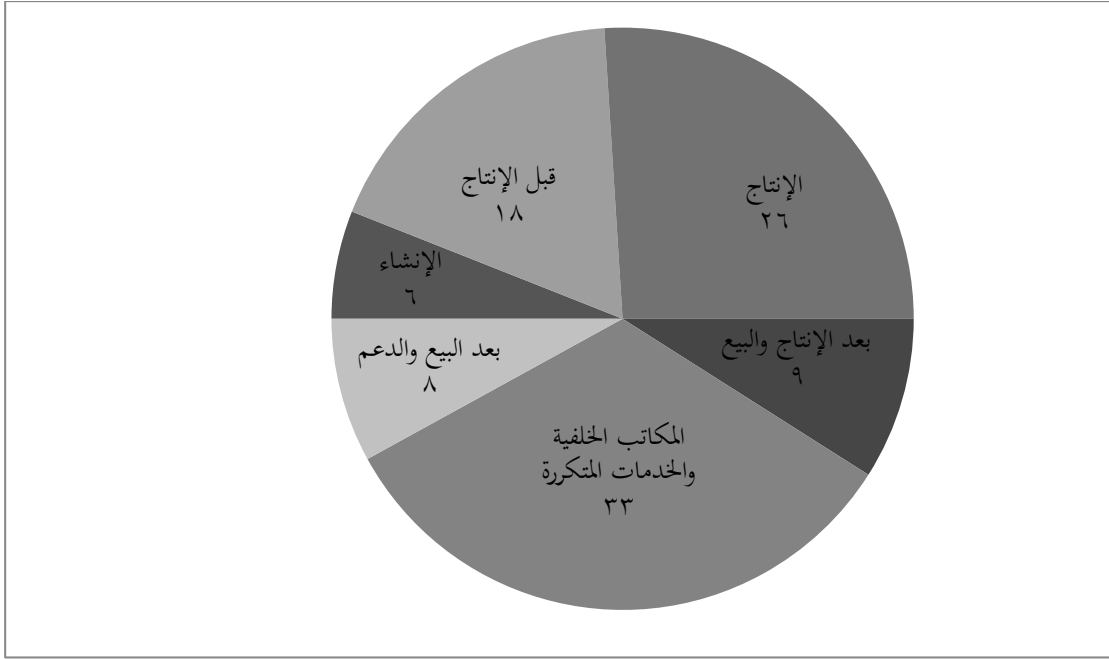
المصدر: مراسلات وردت من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات البرازيلية؛ والفريق العالمي المعني بالهجرة، ٢٠١٦، دليل لتحسين وضع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة من أجل التنمية - *Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development* والأونكتاد، يصدر قريباً، التجارة والهجرة والتنمية.

ثالثاً - دور الخدمات في التحول الهيكلي من أجل التنمية

١٤ - إن مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد كبيرة إذ بإمكان هذا القطاع، وبالأخص الخدمات المرتبطة بالهيكل الأساسية، تقديم إسهامات وسيطة لجميع الأنشطة الاقتصادية. وهذا التوسع في الخدمات - أي زيادة أهمية الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية - يسهل الإنتاج والتصدير عن طريق عمليات إنتاجية، وبالأساس في المكاتب الخلفية ومراحل الإنتاج (مثل مراقبة النوعية والخدمات الهندسية)، وكذلك في مراحل الإنشاء وما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج وما بعد البيع (الشكل ٨). وفي عام ٢٠١٥، كانت أنشطة دعم الخدمات (مثل البحث والتطوير، والخدمات الهندسية والتوزيع) تمثل نسبة من ٢٥ إلى ٦٠ في المائة من الوظائف في شركات الصناعات التحويلية^(٨). وتكتسي الخدمات أهمية أيضاً في تنسيق عمليات الإنتاج. ومن ذلك على سبيل المثال، تتيح خدمات الاتصالات التعاون بين مختلف الأنشطة في عملية إنتاج ما، كما أن الخدمات المرتبطة بالمعارف والتكنولوجيا تسهل عملية التخصص.

(٨) الأونكتاد، ٢٠١١.

الشكل ٨
حصة أنشطة الخدمات في مراحل عملية الإنتاج
(نسبة مئوية)

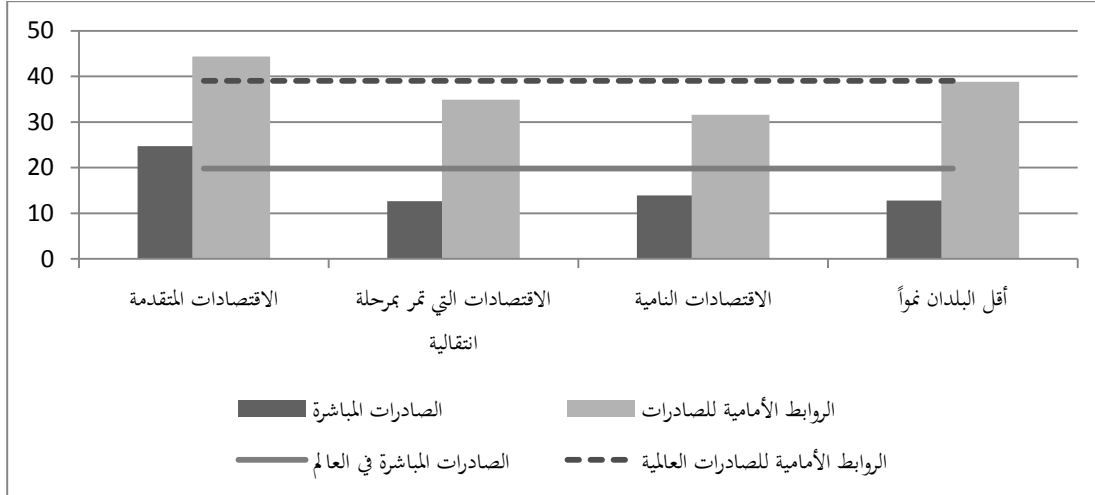


المصدر: المعهد العالمي الآسيوي، ٢٠١٥، دور الخدمات في سلسلة القيم العالمية، مقدمة أثناء الدورة الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، جنيف، ١٧ أيلول/سبتمبر.

١٥- والقيمة المضافة لقطاع الخدمات داخلة ضمن إنتاج وصادرات جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة التحويلية. ومستواها أعلى من المساهمات المباشرة للخدمات في الإنتاج والصادرات، وتبيّن مدى توسع الاقتصادات في الخدمات في جميع مستويات الدخل. ففي عام ٢٠١١، بلغ إجمالي قيمة صادرات الخدمات من مجموع صادرات السلع والخدمات ٢٤ في المائة في الاقتصادات المتقدمة و ١٤ في المائة في الاقتصادات النامية. على أنه، ومثلما سبقت الإشارة إليه، تمثل القيمة المضافة لقطاع الخدمات ٤٤ في المائة من القيمة المضافة في مجموع الصادرات في الاقتصادات المتقدمة و ٣٢ في المائة في الاقتصادات النامية (الشكل ٩). وإذ يشار إلى ذلك في بعض الدراسات على أنه نمط التوريد ٥، فهو يعكس أيضاً مدى التوسع في الخدمات في التجارة الدولية^(٩). والفروق الكبيرة بين الصادرات المباشرة للخدمات والقيمة المضافة للخدمات في الصادرات قد تبيّن أهمية الخدمات في تحسين القدرة على التصدير وزيادة قابلية تصدير الخدمات، لا سيما عندما يتاجر بالقيمة المضافة للخدمات جنباً إلى جنب مع القيمة المضافة المتأتية من سلع وخدمات قابلة للتصدير أصلاً.

(٩) L Cernat and Z Kutlina-Dimitrova, 2014, Thinking in a box: A mode 5 approach to service trade, Chief Economist Note Issue No. 1, European Commission

الشكل ٩
حصة الخدمات في مجموع الصادرات المباشرة وفي مجموع الروابط الأمامية في
الصادرات، بحسب مستوى الدخل، ٢٠١١
(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن القيمة المضافة للصادرات.

١٦- وقد تقوم الخدمات التي تقدم إسهامات وسيطة مقام المحرك لتحسين فعالية جميع القطاعات وإنتاجيتها وقدرتها على المنافسة. وقد تنشأ فرص للعملاء الاقتصاديين للالتحاق بسلسلة القيم الداعمة للصادرات، بما في ذلك في بعض الحالات بالنسبة للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الإطار ٢). والحال أن المشاركة في سلسلة القيم العالمية وحدها لا يكفل تحقيق مكاسب إثمائية ذات بال. فالأمر يحتاج إلى إيلاء الاهتمام بالانتقال إلى أنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مثل التصميم والتوزيع والتسويق.

الإطار ٢

الخدمات والمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل، في العالم بأسره، ٩٥ في المائة من الشركات، و ٥٠ في المائة من الإنتاج، و ٦٠ في المائة من العمالة. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة ٦٠ في المائة في المتوسط من مجموع العمالة وبنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من القيمة المضافة. وتعد المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مصدراً للابتكار وتتيح فرصاً أكثر للنساء والشباب. على أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبرى، مثل انخفاض الإنتاجية والحد الأدنى من المشاركة في التجارة الدولية والتركيز على الإنتاج ذي القيمة المضافة المتدنية. والتكاليف التجارية عالية بالنسبة لهذه المؤسسات بسبب الافتقار إلى وفرة الحجم، بما في ذلك بخصوص الحصول على المعلومات والتمويل والامتنال للمتطلبات. وبإمكان الخدمات، لا سيما الخدمات المرتبطة بالهيكل الأساسية، بإتاحتها الإسهامات والروابط على طول عمليات الإنتاج، تحسين إنتاجية المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتسهيل أخذها ببرامج التنويع وتطويرها. وبإمكان أنشطة الخدمات أيضاً، نظراً لقلّة اعتمادها

على كثافة رأس المال وعلى وفرة الحجم في الغالب، تسهيل اندماج هذه المؤسسات في دنيا الاقتصاد والتجارة. ويمكن لهذه المؤسسات التركيز على إنتاج نواتج خدمات معينة لمختلف مراحل عمليات الإنتاج في النطاق الأوسع. فقد تبين أن الحوافز الناتجة عن ذلك لإضفاء الطابع الرسمي على هذه المؤسسات والعاملين فيها مفيدة للغاية. فعلى سبيل المثال، تبين أن العمل المتزايد لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد البرازيلي منذ عام ٢٠٠٠ أدى إلى تعزيز النمو. ويسري ذلك أيضاً على المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستعمل الأسواق عبر الانترنت للشروع في استخدام التجارة الإلكترونية. فمثلاً، تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على حصة من مشاريع الأعمال التي تتاجر عن طريق شركة علي بابا للتجارة الإلكترونية أكبر من الحصة في الأسواق التي لا تستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبإمكان الشركات الصينية التي تتاجر عبر موقع علي بابا بلوغ وجهات تصديرية تصل إلى ٩٨ وجهة، أي نحو ضعف العدد في الأسواق التي لا تستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: مجموعة إدينبورغ، ٢٠١٣، *Growing the global economy through SMEs*؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧، *Small, Medium, Strong: Trends in SME Performance*؛ والأمم المتحدة، ٢٠١٧، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم and Business Conditions (Paris)*؛ لعام ٢٠١٧ (نيويورك).

١٧- وبإمكان قطاع الخدمات، بدعمه القدرة الإنتاجية والتصديرية، تغيير الأسعار النسبية في القطاعات التي تساهم فيها، ومن ثم التأثير على قرارات هذه القطاعات فيما يتصل بالإنتاج والعمالة والاستثمار والتجارة والاستهلاك. ويؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات تستحثها الخدمات في الهيكل الاقتصادي، حيث تصبح بعض القطاعات أكثر أهمية من بعض وذلك بالاستناد إلى نواتج الخدمات القادرة على المنافسة. وقد تكون مثل هذه التغييرات الهيكلية مفيدة للغاية إذا كانت في صالح القطاعات التي تميل إلى أن تكون ذات إنتاجية عالية، أو تعتمد على التكنولوجيا بكثافة، أو تتمتع بإمكانية كبيرة للتطوير، بما يؤدي إلى النمو القائم على الخدمات. وثمة من يقول إنه لم يعد بالإمكان النظر إلى قطاع الخدمات على أنه بديل للتصنيع وإنما على أنه جزء من استراتيجية لإحداث تحول في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الصناعة التحويلية.

١٨- وفي آسيا، كانت التغييرات الهيكلية من القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية، التي تؤدي إلى إحداث النمو، مدعومة، منذ عام ١٩٩٠، بروابط وثيقة بين الخدمات القادرة على المنافسة وغيرها من قطاعات الاقتصاد، لا سيما قطاع الصناعات التحويلية. وبالمقابل، كان العمال في مناطق أخرى ينقلون إلى أنشطة ذات إنتاجية متدنية، بما في ذلك قطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي، بما أدى إلى تقليص وتيرة النمو^(١٠). وبذلك يمكن للتوسع في الخدمات أن يعزز التصنيع، وهو قاطرة التطورات التكنولوجية مع ما يستتبع ذلك من فوائد على باقي مناحي الاقتصاد^(١١). ومن المرجح أن يؤدي قطاع الخدمات دوراً داعماً متزايداً في تسريع التحول الهيكلي في البلدان التي تتمتع بصناعة تحويلية نشطة ذات

(١٠) M McMillan, D Rodrik, and I Verduzo-Gallo, 2014, Globalization, structural change and productivity growth, with an update on Africa, *World Development*, 63:11–32

(١١) Overseas Development Institute, 2017, Trade in services and economic transformation

نمو سريع من حيث الإنتاجية والدخل^(١٢). فعلى سبيل المثال، ثمة ما لا يقل عن ثلثي نمو إجمالي الإنتاجية مرتبط بأداء قطاع الخدمات في البلدان التي حققت فيها الصناعة التحويلية نمواً سريعاً، مثل فييت نام^(١٣).

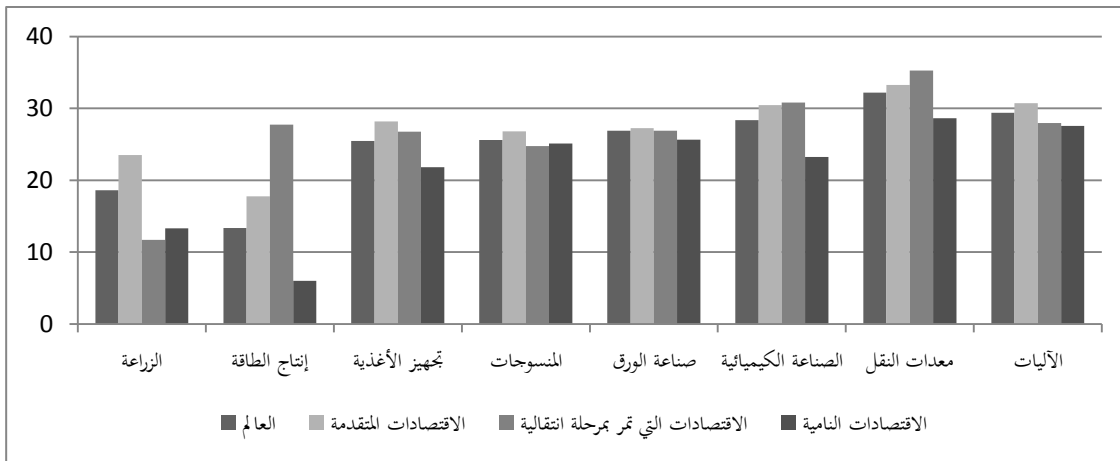
١٩- والبلدان النامية أقل إدماجاً للخدمات ذات القيمة المضافة من البلدان المتقدمة في العديد من القطاعات، لا سيما الزراعة وإنتاج الطاقة. ففي عام ٢٠١١، كانت الخدمات ذات القيمة المضافة تمثل ٢٣ في المائة من المنتج الزراعي في البلدان المتقدمة و٩ في المائة في البلدان النامية، وتمثل ٢٧ في المائة من المنتج في قطاع المنسوجات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

٢٠- ويمكن ملاحظة الاتجاه نفسه في الصادرات. ففي عام ٢٠١١، كانت الخدمات ذات القيمة المضافة تمثل ٢٤ في المائة من الصادرات الزراعية في البلدان المتقدمة و١٣ في المائة في البلدان النامية، وتمثل ٢٧ في المائة من صادرات قطاع المنسوجات في البلدان المتقدمة و٢٥ في المائة في البلدان النامية (الشكل ١٠).

الشكل ١٠

مشاركة قطاع الخدمات في مجموع الروابط الأمامية في صادرات قطاعات مختارة، بحسب مستوى الدخل، ٢٠١١

(نسبة مئوية)



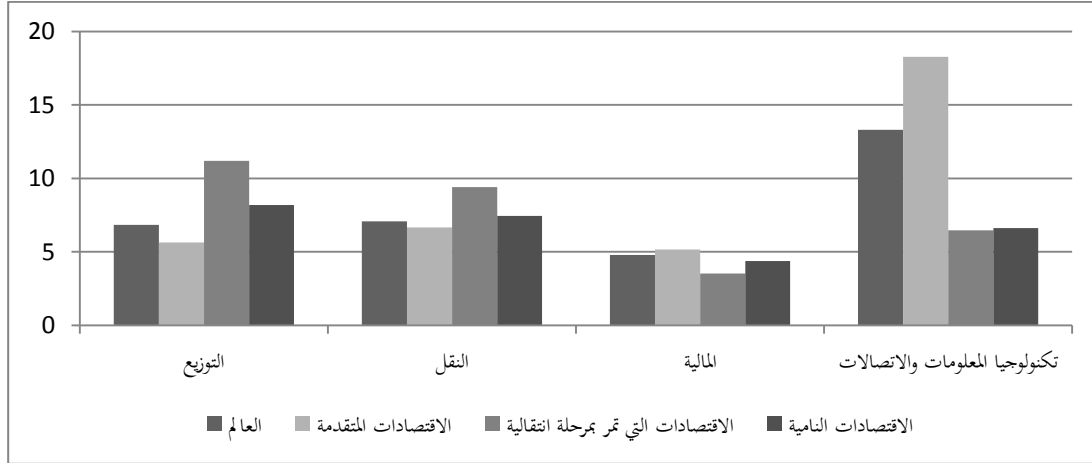
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن القيمة المضافة للصادرات.

٢١- في عام ٢٠١١، كانت قطاعات الخدمات التي ساهمت بأقصى قدر من القيمة المضافة في مجموع الصادرات العالمية تتمثل في التوزيع (٧ في المائة)، والنقل (٧ في المائة)، والمالية والتأمينات (٥ في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٣ في المائة). وبينما تسعى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية إلى إدماج المزيد من القيمة المضافة من الخدمات المتصلة بقطاعي التوزيع والنقل في مجموع الصادرات، فإن الاقتصادات المتقدمة تدمج المزيد من القيمة المضافة من الخدمات المتصلة بقطاعي المالية والتأمينات، ولا سيما من الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الشكل ١١).

(١٢) الأونكتاد، ٢٠١٦، تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.II.D.5، نيويورك وجنيف).

(١٣) Overseas Development Institute, 2017.

الشكل ١١
حصة قطاعات خدمات مختارة في مجموع الروابط الأمامية في الصادرات، بحسب
مستوى الدخل، ٢٠١١
(نسبة مئوية)

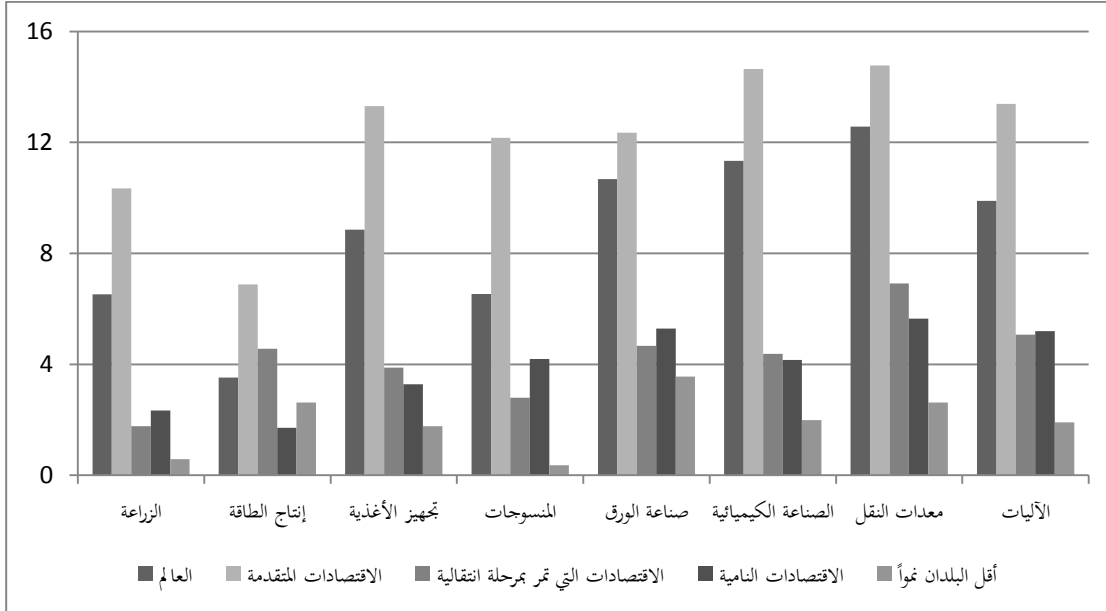


المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن القيمة المضافة للصادرات.

٢٢- وقد خطت الاقتصادات المتقدمة أشواطاً أكبر في إدماج الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصادرات الزراعية وصادرات الصناعة التحويلية. ففي عام ٢٠١١، بلغت حصة القيمة المضافة للخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصادرات الزراعية ١٠ في المائة في الاقتصادات المتقدمة، بالمقارنة بنسبة ٢ في المائة في كل من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية، وبنسبة تقل عن ١ في المائة في أقل البلدان نمواً. أما في الصناعة التحويلية، فبلغت حصة القيمة المضافة للخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صادرات معدات النقل ١٥ في المائة في الاقتصادات المتقدمة، و٧ في المائة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، و٦ في المائة في الاقتصادات النامية (الشكل ١٢). والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة لتحسين الأداء في أنشطة قطاع الخدمات. ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في جملة عوامل أخرى، مرتبط بارتفاع الإنتاجية في تجارة الجملة والتجزئة وفي خدمات مشاريع الأعمال. وقد تبين أن هذين القطاعين مسؤولان عن الجزء الأكبر من الفروق في إنتاجية اليد العاملة بين أوروبا والولايات المتحدة^(١٤).

(١٤) C Buiatti, JB Duarte and LF Saenz, 2017, Why is Europe falling behind? Structural transformation and services' productivity differences between Europe and the U[nited] S[tates], Cambridge Working Papers in Economics No. 1708

الشكل ١٢
حصة الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع الروابط الأمامية
في صادرات قطاعات مختارة، بحسب مستوى الدخل، ٢٠١١
(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن القيمة المضافة للصادرات.

رابعاً- السياسات واللوائح التنظيمية الكفيلة بإحداث التحوّل الهيكلي

ألف- التجارب فيما يخص الأطر التنظيمية والمؤسسية

٢٣- إن وجود مجموعة من السياسات واللوائح التنظيمية المواتية مطلوب لتحسين أداء قطاع الخدمات لدعم التحول الاقتصادي لصالح القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية. ويمكن العثور في الأدبيات والتجارب الوطنية المتاحة ما يمكن أن يشكل عناصر لتكيفية من السياسات الداعمة لتطوير قطاع الخدمات.

٢٤- وفي أفريقيا، يتيح قطاع الخدمات نواتج للصادرات المتعلقة بالزراعة والطاقة والمصنوعات. والحصول على الخدمات منخفضة السعر وعالية الجودة يساعد البلدان على المشاركة في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية. ويتطلب ذلك وجود سياسات في مجال تجارة الخدمات، كما هو الحال لمستويات الانفتاح والتنظيم المناسبة. والتحول الهيكلي الناجح في المناطق الريفية يتطلب حوافز استثمارية ونمو في الإنتاجية وإدارة المخاطر. لذا يمكن للأولويات على صعيد السياسات أن تشمل الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية القاصرة، مثل الطرقات والكهرباء والهاتف والحصول على الإنترنت، فضلاً عن الخدمات في المجالين المالي والإرشاد الزراعي، مع التركيز على الخدمات المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لضمان استدامة النمو مفصلاً عن الموارد الطبيعية القابلة

للاستنفاد^(١٥). ومن الضروري أيضاً التشجيع على ظهور مؤسسات ومنتجات مالية ريفية لمساعدة المزارعين والتجار على إدارة المخاطر بقدر أكبر من الفعالية، لأن إخفاق السوق المالية في المناطق الريفية يولد أنماطاً مثيرة للمشاكل من حيث تخصيص الموارد الكفيلة بإدامة تديني الإنتاجية والفقر المدقع^(١٦). ومن ذلك على سبيل المثال أن النجاح النسبي لكينيا في إدماج الخدمات في استراتيجية تحويلية^(١٧) تشمل الاستراتيجية المتعلقة برؤية عام ٢٠٣٠، التي تتضمن أهدافاً واضحة لقطاعات الخدمات المتصلة بالسياحة، والتجارة بالتجزئة، والاستعانة بمصادر خارجية في مباشرة الأعمال، والمالية. وتشمل عوامل النجاح أيضاً بذل القطاعين العام والخاص جهوداً حاسمة في مجال الخدمات التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمارات العمومية الكبيرة في الهياكل الأساسية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووجود نُظُم راسخة كتلك المتلقة بالخدمات المالية على سبيل المثال.

٢٥- وفي شيلي، أُعطيت الأولوية للخدمات المالية لجمع وحشد الموارد وللتشجيع على الاستثمار لإحداث التحوّل الهيكلي من أجل إيجاد قطاعات ذات إنتاجية عالية. فقد حرر البلد القطاع المالي، لكن Banco Estado، وهو بنك تجاري تابع للدولة، ظل يضطلع بدور أساسي في تقديم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم^(١٨).

٢٦- وفي الصين، مرت عملية التحول الاقتصادي بعدة مراحل من التطوير الصناعي، تُوجت بانضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية. واختارت الحكومة حشد موارد محدودة لاستحداث مناطق اقتصادية خاصة وحدائق صناعية أوجدت فيها هياكل أساسية وبيئات اقتصادية تنافسية. وأدخلت إصلاحات أعم من ذلك على نطاق الاقتصاد بوتيرة أكثر تدرجاً^(١٩). وفي عام ٢٠١٣، اتخذت منطقة التجارة الحرة الرائدة في شانغهاي عدة تدابير إصلاحية لزيادة تحسين بيئة الأعمال وفتح فرص للاستثمار. وفي عام ٢٠١٦، وضعت قائمة سلبية للاستثمار الأجنبي لاختبار سياسات الانفتاح السوقي، شملت ١٢٢ عنصراً، سيجري تقليصها لاحقاً، واستتبع ذلك توسيع نموذج منطقة التجارة الحرة لشانغهاي في جميع أنحاء الصين (انظر <http://en.shftz.gov.cn>).

٢٧- واقتصاد الهند هو اقتصاد يعتمد على كثافة الخدمات بالأساس؛ ذلك أن ٥٥ في المائة من الأنشطة الاقتصادية فيه تعتمد بكثافة على الخدمات. وإذا كان الترابط بين قطاعي الخدمات والزراعة لا يبدو كبيراً، فإن القطاع الصناعي يعتمد اعتماداً كبيراً على الخدمات هو

(١٥) الأونكتاد، ٢٠١٢، تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.D.10، نيويورك وجنيف).

(١٦) CB Barrett, L Christiaensen, MB Sheahan and A Shimeles, 2017, On the structural transformation of rural Africa, World Bank Policy Research Working Paper No. 7938.

(١٧) Overseas Development Institute, 2015, Trade policy and economic transformation.

(١٨) الأونكتاد، ٢٠١٤، تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.7، نيويورك وجنيف).

(١٩) JY Lin and Y Wang, 2014, China-Africa cooperation in structural transformation: Ideas, opportunities and finances, World Institute for Development Economics Research Working Paper .No. 46, United Nations University.

الآخر، إذا ترتبط ٧٠ في المائة من أنشطته بالخدمات. فقطاع الخدمات أكثر توليداً للنمو من الزراعة أو الصناعة، لكن هذه الإمكانية تتطلب حوافز للنمو تفرزها جميع القطاعات^(٢٠).

٢٨- وتوحي مثل هذه التجارب الوطنية، فضلاً عن بحوث الأونكتاد، أن الاستفادة من الفوائد الكامنة في التجارة والخدمات لإحداث التحول الهيكلي يتطلب سياسة رشيدة قائمة على وقائع ملموسة، إلى جانب أطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة للظروف المحلية وتدرج تدريجياً. تلك عناصر أساسية لسياسة متعلقة بالخدمات وضرورية لمعالجة القيود المحلية على جانب العرض، والعوامل الخارجية ومسائل التنسيق، وبالأخص الخدمات المتصلة بالهياكل الأساسية؛ والتقليل ما أمكن من الآثار غير المرغوب فيها المقيدة للتجارة؛ وتحديد أداء الخدمات. وهي عناصر مهمة بوجه خاص لضمان وجود أسواق قادرة على المنافسة وخدمات متعلقة بالهياكل الأساسية تكون متاحة ومناسبة وعادلة ونوعية^(٢١). وتعتمد فعالية هذه الأطر على تحقيق الانسجام اللازم بين عدة مجالات على صعيد السياسات، فضلاً عن الانسجام بين هذه المجالات والتحرير التجاري^(٢٢).

٢٩- ثم إن الدروس الشاملة لعدة قطاعات المستمدة من عمليات الأونكتاد لاستعراض سياسات الخدمات والتي تحت على وجود أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة تشير هي أيضاً إلى أهمية انسجام السياسات والتنسيق بين قطاعات الخدمات وغيرها من المجالات، بما فيها السياسات التجارية والاستثمارية وسياسات المنافسة والسياسات الصناعية والاجتماعية^(٢٣). ويتطلب ذلك وجود نهج متعدد الجهات ذات المصلحة إزاء عملية وضع السياسات، يشمل القطاع الخاص، كأن يكون ذلك عن طريق إقامة تحالفات لصناعات الخدمات. والتصميم التنظيمي الذي يكفل رسم أهداف السياسات وتجنب القيود غير المبررة عنصر رئيسي لضمان الانسجام. وإن وجود مؤسسات سليمة وإدارة رشيدة مطلوب أيضاً، بما في ذلك على مستويات التنسيق دون الوطني والوطني والإقليمي والدولي. وهذه الدروس تشدد أيضاً على الحاجة إلى بيئة مواتية ومنتجة للتكنولوجيا والأعمال، وتعزيز إجراءات تسهيل التجارة، وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، وتكنولوجيا مطوّرة، وتنظيم المنتجين في رابطات ومجموعات. ومن المطلوب أيضاً تطوير مهارات العمال، لأن القوة العاملة المؤهلة تعزز الخدمات المبنية على المعارف والخدمات التي تستخدم التكنولوجيا بكثافة، مدعومة في ذلك باستراتيجية تعليمية سليمة توفّق بين الطلب على اليد العاملة والمهارات. وفي الأخير، فإن تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالخدمات أمر أساسي لعملية وضع السياسات استناداً إلى وقائع ملموسة^(٢٤).

(٢٠) SK Hansda, 2005, Sustainability of services-led growth: An input output exploration of the Indian economy.

(٢١) الأونكتاد، ٢٠١٢، الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي لخدمات الهياكل الأساسية (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(٢٢) TD/B/C.I/MEM.4/11.

(٢٣) الأونكتاد، ٢٠١٣، استعراضات سياسات الخدمات: منهجية مفصلة لاستعراض السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية للخدمات (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف). انظر استعراضات سياسات الخدمات لكل من أوغندا وباراغواي وبنغلاديش وبيرو ورواندا وقيرغيزستان وليسوتو ونيبال ونيكاراغوا وهي متاحة على الموقع <http://unctad.org/en/Pages/Publications/Services-Policy-Reviews.aspx>

(٢٤) TD/B/C.I/MEM.4/8.

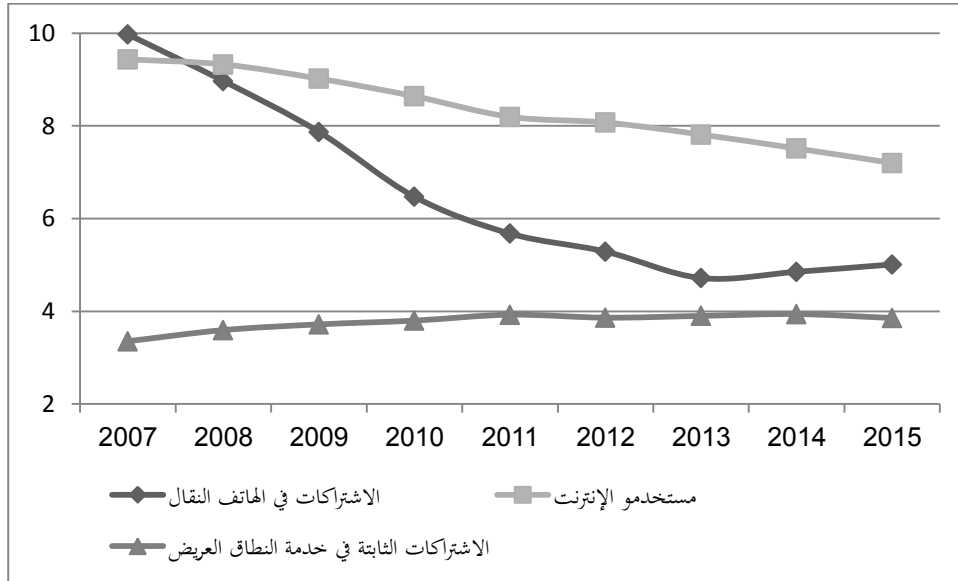
باء- السياسات واللوائح التنظيمية القطاعية

١- الخدمات ذات الصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٠- الخدمات ذات الصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لجميع الأنشطة الاقتصادية، باعتبار أن الرقمنة تسمح بزيادة الإنتاجية والفعالية، فضلاً عن تقليص تكاليف الإنتاج والمعاملات والتجارة. على أن التقدم المحرز في تقليص الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يظل غير كافٍ؛ فالاقتصادات النامية لا تزال متخلفة عن الركب من حيث عدد مستخدمي الانترنت والاشتراكات الثابتة في خدمة النطاق العريض (الشكل ١٣). وتُلاحظ الفجوة الرقمية أيضاً في صادرات الخدمات ذات الصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فقد أُكِّد استعراض للميزات النسبية الظاهرة أن البلدان النامية لا تزال أقل تخصصاً في مثل هذه الخدمات.

الشكل ١٣

الفرق بين الاقتصادات العالمية والاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط من حيث عدد الاشتراكات ومستوى استخدام خدمات مختارة ذات صلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠٠٧-٢٠١٥ (لكل ١٠٠ مستخدم أو مشترك)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن مؤشرات التنمية العالمية.

٣١- وتظل الأطر التنظيمية والمؤسسية حاسمة لتسهيل الخدمات ذات الصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية التوصيل الإلكتروني. وتعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمة الإنترنت عنصر رئيسي في هذا الهدف الواسع، بما في ذلك بتمويل آليات لازدهار الهياكل الأساسية والخدمات، وتقديم المنح، وتشجيع الابتكار، وزيادة الطلب، وذلك بتوسيع الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية مثلاً. ففي جمهورية كوريا، على سبيل المثال، جرى تسهيل إمكانية وصول الأسر إلى الإنترنت عن طريق صندوق لتعزيز المعلوماتية يركّز على

الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك بتخصيص الفوائد المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين عملت أساليب مالية جديدة (مثل "استثمر أولاً ثم استقر") والأموال الأولية المقدمة من الحكومة على اجتذاب مستثمرين خواص^(٢٥).

٣٢- وهيئة بيئة مواتية للاستثمار والأعمال، بما في ذلك بدعم مجموعات التكنولوجيا، أمر حاسم. وبوسع الجهات التنظيمية الاضطلاع بدور في الشراكات بين القطاعين العام والخاص المستعملة لتوسيع الاستثمار في الهياكل الأساسية المتصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالتشجيع على الاشتراك في الهياكل الأساسية والشبكات وجعل طيف الترددات مُشاعاً، وكذلك باستحداث التزامات قائمة على الترخيص. وثمة عنصر آخر يكمن في ضمان المنافسة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتسهيل الدخول إلى الأسواق والترخيص، والتشجيع على النفاذ الإلكتروني دون تمييز، وقابلية نقل أرقام الهاتف النقال، ومعالجة ارتفاع معدلات إنهاء الاشتراكات في خدمة الهاتف النقال. ويستتبع نمو تطبيقات وخدمات إنترنت الأشياء والهاتف النقال ظهور تحديات جديدة فيما يتعلق بتحسين إمكانية التوصل ومعالجة المسائل التنظيمية المرتبطة بأطياف الترددات وخدمات التحويل والتحويل والترقيم^(٢٦).

٢- الخدمات المالية

٣٣- الخدمات المالية تسهّل المعاملات وتُحشد المدخرات وتوجّه الاستثمار والائتمان للشركات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك إلى الأسر. ورغم إحراز تقدم في الأعوام الأخيرة، فإن تفاوتاً كبيراً في الإدماج المالي - الذي يعرف بأنه إمكانية الفعلية للوصول إلى الخدمات المالية الميسورة التكلفة والمناسبة والنوعية والمستدامة واستخدام هذه الخدمات المقدمة من المزودين الرسميين - يظل قائماً من حيث اعتبارات الدخل والإقليم والجنس والسن. فنسبة البالغين في الاقتصادات المتقدمة الذين يملكون حسابات للخدمات المالية أعلى بكثير من نسبتهم في الاقتصادات النامية، والنساء والشباب في ذلك يأتون في المؤخرة (الشكل ١٤). والإدماج المالي عنصر رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالوصول على الخدمات المالية يمكن أن يساهم في تسهيل التحويلات وتسريعها وجعلها آمنة وأقل تكلفة وفي تحقيق أقصى ما يمكن من الفائدة الإنمائية للتحويلات وذلك بإتاحة خيارات لاستثمار الأموال الخاصة في الأنشطة الإنتاجية والخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية^(٢٧).

(٢٥) المرجع نفسه.

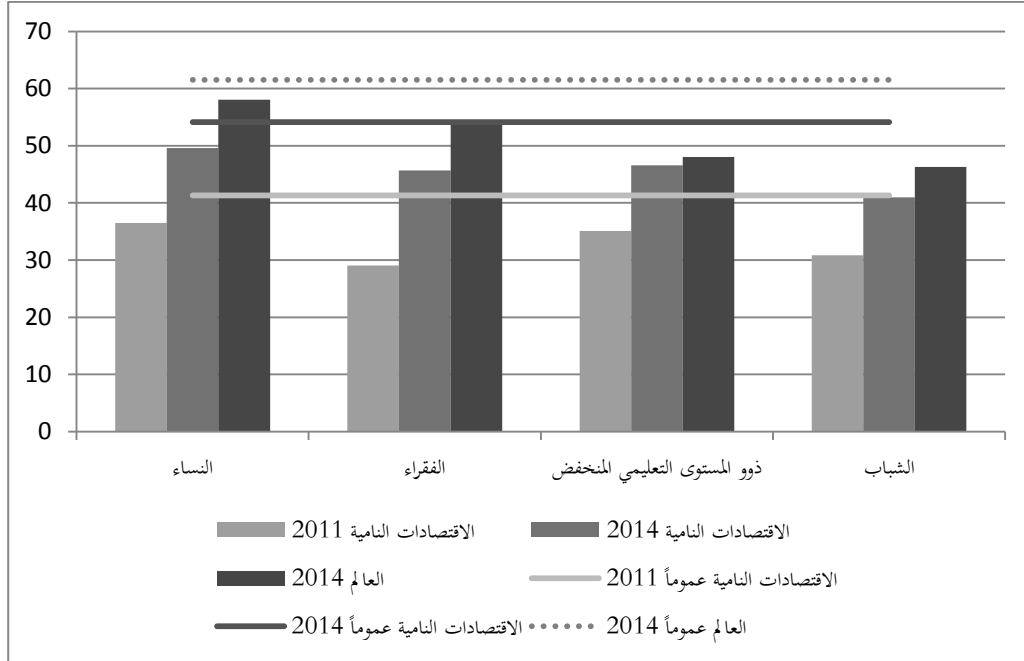
(٢٦) الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٦، *Trends in Telecommunication Reform 2016: Regulatory*، *Incentives to Achieve Digital Opportunities*، (جنيف).

(٢٧) الأونكتاد، ٢٠١٣، *زيادة الأثر الإنمائي للتحويلات إلى أقصى حد ممكن* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف)؛ الأونكتاد ٢٠١٥، *Access to financial services as a driver for the post-2015 development*، agenda، موجز السياسات رقم ٣٥.

الشكل ١٤

مالكو حسابات الخدمات المالية، على مستوى العالم وفي الاقتصادات النامية، بحسب
الجنس ومستوى الدخل والمستوى التعليمي والسن، ٢٠١١ و ٢٠١٤

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن الإدماج المالي في العالم (Global Findex).

٣٤- وتشمل السياسات المتعلقة بجانب العرض ذات الصلة بالخدمات المالية الإعانات والمتطلبات الإلزامية لتحسين إمكانية الحصول على الخدمات، مثل الالتزامات بإتاحة الخدمات للجميع والأطر التنظيمية والمؤسسية المناسبة التي تعالج نقص العرض والعرض المفرط. فقد عملت الهند مثلاً على تبسيط الترخيص للفروع ولم تستحدث حسابات بأسعار زهيدة؛ أما في المكسيك فقد استحدثت متطلبات حسابات مبسطة لتحقيق الإدماج من خلال التناسبية^(٢٨). وأدت زيادة مستويات التنظيم والطلب على الإبلاغ إلى تطوّر الحلول في مجال تقنيات التنظيم، وفي ذلك مثال آخر على أهمية الخدمات الرقمية (الإطار ٣). وتشمل السياسات المتعلقة بجانب الطلب استخدام الحكومة الخدمات المالية، ودعم إتاحة المعلومات - عن طريق وضع معايير للإفصاح عن المعلومات والشفافية مثلاً - وتحسين الإلمام بالمسائل المالية وتمكين المستهلكين^(٢٩).

(٢٨) الأونكتاد، يصدر قريباً، Access to financial services and digital economy for sustainable development.

(٢٩) المرجع السابق.

الإطار ٣

الحلول في مجال تقنيات التنظيم

كلما كان هناك المزيد من اللوائح والمزيد من المتطلبات الصارمة، واجه العملاء المزيد من التحديات المتصلة بالامتثال. ففي البلدان النامية على وجه الخصوص، قد تكون الآثار الإدارية والعملياتية كبيرة في تنفيذ اللوائح وفي إعداد التقارير والأدلة على الامتثال. وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى لعمليات الإنتاج، يمكن أن تساهم الخدمات في زيادة امتثال الشركات للأطر التنظيمية. وتكتسي الخدمات التكنولوجية، وبالأخص خدمات البرمجيات الحاسوبية، المزيد من الأهمية في معالجة المتطلبات التنظيمية؛ فهي تسمح بإيجاد حلول أكثر مرونة وتكاملاً في التنفيذ والإبلاغ بخصوص الامتثال التنظيمي، لا سيما عندما يحتاج الأمر إلى معالجة وتحليل مجموعات كبيرة من البيانات، كما في الخدمات المالية. والأدوات ذات الصلة تشمل تلك المتعلقة بمعلومات الإدارة وإجراء تحليلات عن الثغرات التنظيمية، والتدريب والرصد والإبلاغ، والتنظيم الآلي لمهام الامتثال، وتقليل مخاطر عدم الامتثال.

المصدر: Deloitte, 2015, Regtech is the new fintech: How agile regulatory technology is helping firms better understand and manage their risks.

٣٥- وتضطلع الخدمات المالية الرقمية بدور أساسي في الإدماج المالي، بالاعتماد على الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقليل تكاليف الهياكل الأساسية وزيادة التغطية. وهي أكثر شمولاً وتمتع بآثار خارجية إيجابية، مثل المحفزات لاستخدام الخدمات المصرفية. ويتطلب تطوير خدمات مالية رقمية مواجهة عدة تحديات، مثل الثغرات على مستوى الهياكل الأساسية، من قبيل مدى توفر ومصدقية الخدمات المتصلة بالطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والمسائل المتعلقة بالبيانات والخصوصية الشخصية؛ والمسائل المتعلقة بالغش والأمن؛ والافتقار إلى المهارات التكنولوجية؛ والحاجة إلى شبكات مناسبة للعملاء؛ وإمكانية الاستخدام المتبادل للمعلومات^(٣٠).

٣- الخدمات المتصلة بالطاقة

٣٦- تظل الخدمات المتصلة بالطاقة، لا سيما خدمات الكهرباء، ضرورية للغاية بالنسبة لرخاء البلدان ولرفاهها الاجتماعي. وهذا الأمر يعكسه الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. ورغم هذه الأهمية، لا تزال بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، في حاجة إلى تحقيق مستوى عالٍ من الحصول على الكهرباء (الشكل ١٥). فتحسين إمكانية الحصول على المتطلبات من الطاقة، كأن تُتخذ سياسة إقليمية لمواءمة الأطر التنظيمية التي تبحث في ما للبعد الإقليمي من إمكانية في الحصول على الإمدادات بالصورة المثلى، بما يشمل إنشاء هياكل أساسية إقليمية مشتركة والربط البيئي بالشبكات ومواءمة المواصفات، فضلاً عن إيجاد أسواق مشتركة كفيلة بتسهيل تجارة منتجات الطاقة عبر الحدود. ووجود نظام إيكولوجي رقمي مهم

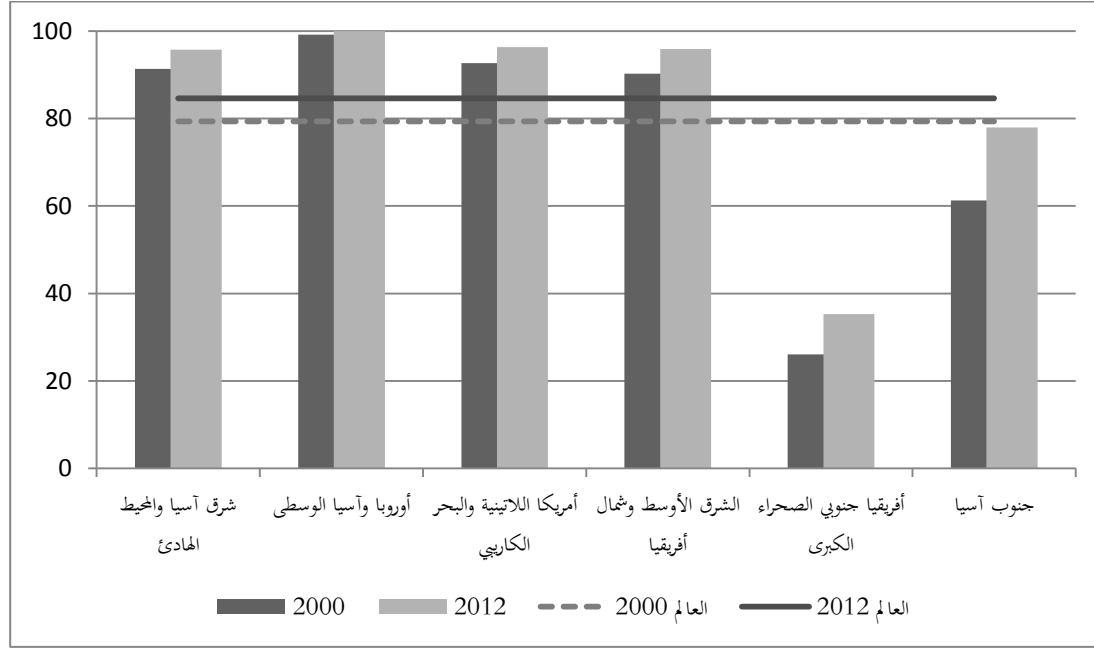
(٣٠) الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٦ ب، The digital financial services ecosystem, Focus Group Technical Report.

لخدمات الطاقة، لتهيئة شبكات ذكية لتوليد الطاقة كفيلاً بتحسين الكفاءة في نقل الطاقة، ولرصد نظم التزويد وصيانتها^(٣١).

الشكل ١٥

الحصول على الكهرباء حسب المناطق، ٢٠١٢ و ٢٠٠٠

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن مؤشرات التنمية في العالم.

خامساً - دور النظام التجاري الدولي في تنمية قطاع الخدمات

ألف - السياسة التجارية في مجال الخدمات

٣٧- نظراً لأهمية قطاع الخدمات، فإن التصدي للحوجز التي تعترض التجارة الدولية في الخدمات يظل يكتسي أهمية في تسخير الإمكانيات الإنمائية التي ينطوي عليها قطاع الخدمات. وهذه الحواجز يمكن أن تتخذ شكل فرض حظر على الموردين الأجانب، أو قيود على الملاك والموظفين الأجانب، أو التمييز الضمني في متطلبات التوظيف والترخيص. وقد تبين أن أثر القيود التجارية على الخدمات أكبر في صادرات الخدمات منه في الواردات، لأن هذه القيود تؤثر على قدرة شركات التصدير المحلية وعلى الشركات الأجنبية المزودة بالخدمات الوسيطة على المنافسة. ورغم إقدام بعض البلدان على تقليص هذه القيود، لا سيما تلك المتعلقة بالنمط ٣، ثمة قيود صارمة على التنقل المؤقت للأشخاص لتقديم خدمات في إطار النمط ٤، مثل فرص الحصص وإجراء اختبارات لدخول سوق العمل والقيود على مدة الإقامة^(٣٢). ورغم أهمية تجارة الخدمات، لا تزال هذه التجارة تواجه بعض القيود، لا سيما في الخدمات المهنية والنقل (الشكل ١٦).

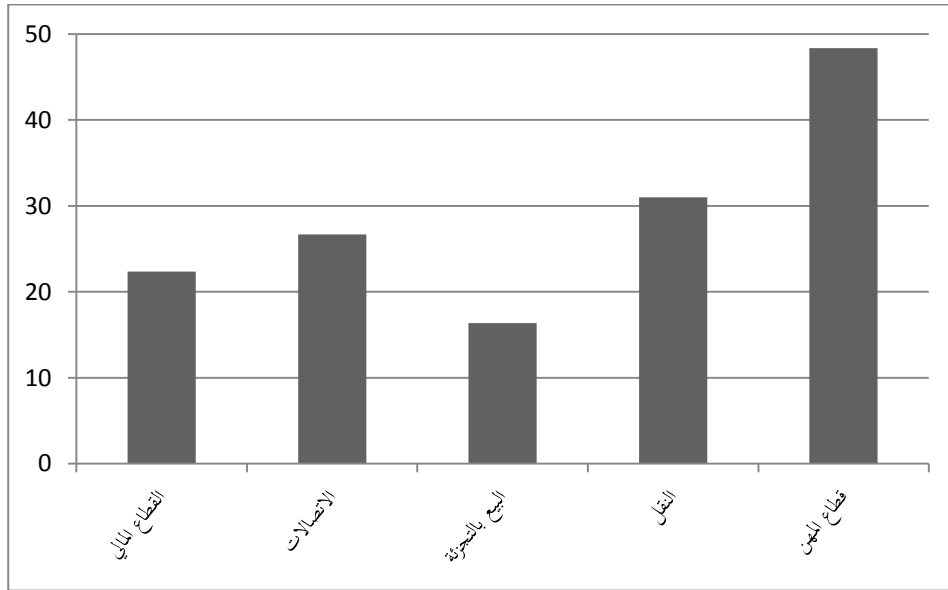
(٣١) الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٦.

(٣٢) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٧، Making trade an engine of growth.

.for all: The case for trade and for policies to facilitate adjustment

الشكل ١٦

مؤشر متوسط القيود التجارية على الخدمات، في قطاعات مختارة



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن القيود على التجارة في الخدمات. ملاحظة: يبدأ حساب قيم المؤشر من ٠، مما يدل أن القطاع مفتوح تماماً للتجارة، إلى ١٠٠، مما يدل أن القطاع مغلق تماماً.

٣٨- ومعالجة القيود يتطلب اتخاذ سياسات تجارية استباقية ومصممة وفق خطة مناسبة لإصلاح قطاع الخدمات، بما في ذلك عن طريق المفاوضات التجارية وتيسير التجارة وتعزيزها. ويمكن القيام بذلك على أحسن وجه عن طريق عمليات شاملة متعددة الجهات ذات المصلحة. وتقتضي سياسات التحرير التجاري مراعاة المخاطر والتكاليف والمقايضات التي قد تنجر عن خطة الإصلاح بالنسبة للاستقلالية التنظيمية الوطنية وهامش الحركة من حيث السياسات على صعيد الوطني. ويشير ذلك إلى أهمية التصميم المناسب لمحتوى عملية التحرير التجاري وتبنيها وتسلسلها، حتى يتسنى بناء الأطر التنظيمية والمؤسسية قبل بدء عملية التحرير، وإلى أهمية التأكد من أن النظام التجاري يتيح للبلدان مواجهة التحديات من حيث التكيف، بما في ذلك عن طريق آليات مناسبة لمراجعة الالتزامات وتفكيكها وسبل التيسير لدعم التكيف. ومن المهم تقديم الدعم إلى البلدان النامية، في سبيل إحلال نظام تجاري دولي يساعد على تحقيق الأهداف. والتعاون الإقليمي والدولي والمتعدد الأطراف ضروري، لا سيما لتعزيز الأطر التنظيمية الوطنية.

باء- النظام التجاري المتعدد الأطراف

٣٩- لقد جرى تحرير قطاع الخدمات تدريجياً على المستوى المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وأدجت المفاوضات بشأن الخدمات في جولة مفاوضات الدوحة التي انطلقت في عام ٢٠١١. على أن عدم إحراز تقدم والشكوك بإزاء التوقعات ساهم في تكثيف المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية وخارج منظمة التجارة العالمية. وفي محاولة لتحقيق نتائج متعددة الأطراف، فضّلت بلدان مؤخراً الأخذ بخطة أقل طموحاً. وكانت أهم نتيجة متعلقة بالخدمات أسفر عنها المؤتمر الوزاري العاشر، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هي توسيع المعاملة

التفضيلية لتشمل الخدمات ومزودي أقل البلدان نمواً بالخدمات لمدة أربع سنوات إضافية إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٠. والخدمات مهمة أيضاً للارتقاء من فئة أقل البلدان نمواً (الإطار ٤).

الإطار ٤

المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالخدمات والارتقاء من فئة أقل البلدان نمواً

يهدف برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً إلى تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من تلبية معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، بينما ترمي الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة إلى مضاعفة حصة هذه البلدان في التجارة العالمية بحلول السنة نفسها. وأقل البلدان نمواً لا تزال بعيدة عن بلوغ هذه الغاية. فقد تراجعت حصتها من صادرات السلع من مجموع الصادرات العالمية من ١,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. أما صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً فارتفعت من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ولما كانت صادرات أقل البلدان نمواً لا تزال متركزة في منتجات أساسية قليلة، فمن المهم تعزيز قدرتها الإنتاجية في الصناعة والخدمات بغية تعزيز التنوع الاقتصادي لديها، بما في ذلك بالتصدي للحوافز أمام التجارة في الخدمات.

ويبين تقييم أولي لـ ٢٣ إشعاراً بشأن إعفاءات متعلقة بالخدمات بعض التفضيلات المقدمة في إطار جولة مفاوضات الدوحة وتفضيلات مماثلة في اتفاقات تجارية إقليمية. ويكشف تحليل نمطي أن ثمة العديد من التفضيلات في إطار النمط ٤، لكن معظمها ينطوي على أوجه قصور. وبصورة عامة، يركز عدد قليل من الإشعارات على المعاملة التنظيمية التفضيلية، وعلى دعم أقل البلدان نمواً في امتثالها للوائح المحلية، وعلى تلبية معايير النوعية في الأسواق الأجنبية - وتلك سبيل مهمة للغاية لتقديم تفضيلات فعالة وذات جدوى.

المصدر: Overseas Development Institute, 2017؛ A/71/275.

٤٠ - وبذلت جهود مرة أخرى قبل موعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ترمي إلى تحديد المنتجات المقدمة بخصوص الخدمات، وتحديد الضوابط التنظيمية المحلية؛ وتعرض اتفاقاً بشأن تيسير التجارة؛ وتعالج جوانب التجارة الإلكترونية المتصلة بالخدمات. وعلى المدى الطويل، ثمة حاجة لإعمال الأحكام الإنمائية من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إعمالاً فعلياً، مثل المادة الرابعة والمرفق بشأن الاتصالات، بغية تمكين البلدان من تنفيذ ما يلزم من سياسات استباقية لاستكشاف ما تنطوي عليه الخدمات من إمكانات لإحداث التحوّل الهيكلي.

١- اللوائح التنظيمية المحلية

٤١ - تكتسي الضوابط بالنسبة للوائح المحلية أهمية كبرى للجهود التي تبذلها البلدان لتحسين مساهمة الخدمات في التحوّل الهيكلي وسلاسل القيم العالمية. وقد حوّل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أعضاء منظمة التجارة العالمية إجراء مفاوضات من أجل وضع ضوابط متعددة الأطراف بشأن القواعد التنظيمية المحلية المتعلقة بمتطلبات وإجراءات التأهيل والترخيص والمعايير التقنية، حتى لا تكون هذه الصكوك بمثابة حواجز تجارية لا مبرر لها. وبعد سنوات من

المفاوضات غير المثمرة لوضع مجموعة من الضوابط الشاملة تغطي جميع المسائل الواردة في المادة ٦-٤ بشأن متطلبات وإجراءات الشفافية والترخيص والتأهيل والمعايير التقنية، اعتمد نهج تركيبي أقل طموحاً للتركيز على عناصر قليلة بعينها مما يمكن أن تحتوي عليه الضوابط.

٤٢- وتسعى إحدى المبادرات التي قدمت مؤخراً إلى تناول المتطلبات والإجراءات الإدارية للترخيص والتأهيل والمعايير التقنية. ويكمن الهدف في تبسيط الخطوات المطلوبة من الموردين لتقديم طلب الإذن لهم بالتزود بالخدمات في قطاعات وأنماط التوريد التي تعهدت بشأنها الدول الأعضاء في منظمة التجارة بالتزامات محددة، ومن ذلك عن طريق إنشاء نظام النافذة الواحدة. وتناولت مبادرة أخرى مسألة الشفافية، فاقترحت أن يقدم الأعضاء المعلومات اللازمة لمقدمي الخدمات أو للأشخاص الذين يسعون إلى تقديم خدمة لاستيفاء متطلبات الحصول على الترخيص. ويتعلق الأمر أساساً بمدى إتاحة الفرصة للأشخاص المعنيين للتعليق على اللوائح وتلقي معلومات بشأنها قبل بدء سريان مفعولها. ويثير مقترحان آخران متعلقان بوضع تدابير انشغالات فيما يتعلق بهامش الحركة المتاح على صعيد السياسات، على اعتبار أن بعض الأحكام قد تفرض قيوداً على البلدان النامية، مثل ما يتعلق بالمطبوعات والمعلومات المتاحة ومراكز الاستعلام (وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إلزام الأعضاء بالكشف عن المعلومات لمقدمي الخدمات أو للأشخاص الذين يسعون إلى تقديم خدمة، وليس للأعضاء الآخرين، كما هو الحال في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات).

٢- اتفاق تيسير التجارة فيما يخص قطاع الخدمات

٤٣- لقد شرعت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الآونة الأخيرة في مفاوضات بشأن اقتراح قدمته الهند لوضع اتفاق لتيسير التجارة في الخدمات. والمبدأ الذي يقوم عليه هذا الاقتراح هو أهمية كفاءة تقديم الخدمات في الوقت المناسب بطريقة فعالة من حيث التكاليف للأعضاء وما يتصل بذلك من الحاجة إلى تسهيل حركة المعلومات والبيانات والتكنولوجيا والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لتسهيل تجارة الخدمات في عالم معوم ومرقم أكثر فأكثر، وفي الوقت نفسه التخفيف من العبء التنظيمي لتحقيق كامل الفوائد من التجارة في الخدمات. ويُقترح أن يسري الاتفاق على جميع تدابير الأعضاء التي تؤثر في التجارة في الخدمات في القطاعات التي قُطعت بشأنها التزامات محددة.

٤٤- ويشمل الاتفاق المقترح العديد من العناصر المشمولة باللوائح المحلية مما يتعلق بتوفير المطبوعات والمعلومات وإدارة التدابير. ويقدم الاتفاق أيضاً مبادئ توجيهية بشأن الرسوم والتكاليف، وإدارة الاختبارات المتعلقة بالاحتياجات الاقتصادية، والإقرار بمتطلبات التوصيف والترخيص. واقترحت عدة إجراءات لتسهيل التوريد الفعلي بالخدمات عن طريق أنماط مختلفة، مثل نقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية، وتسهيل الاستهلاك في الخارج، وأحكام لتسهيل تنقل الأشخاص الطبيعيين (كأن يكون ذلك عن طريق فئات منفصلة للتأشيرة تتوافق مع كل فئة من الأشخاص الطبيعيين وفقاً للالتزامات المقطوعة، والدخول المتعدد، والإعفاء من مساهمات الضمان الاجتماعي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين العاملين على التوريد بالخدمات). ويصوغ الاتفاق أحكاماً متعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية مستوحاة من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وبالمقابل، ثمة بعض عناصر من الاتفاق المقترح محل اعتراض لاحتمال تأثيرها على البلدان النامية، بما في ذلك أحكام بشأن الشفافية وتدقيق المعلومات عبر الحدود واختبارات

الاحتياجات الاقتصادية. وتركز بعض المقترحات على توريد واستهلاك الخدمات التي قلما تنطوي على نمط واحد بمعزل عن الأنماط الأخرى وأنه من الضرورة بالتالي مناقشة جميع الأنماط. وفي العادة، فإن النمطين ١ و ٣ يكملان النمط ٤. وقد درجت العادة على اعتبار هذا الموضوع مجالاً يكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية، والحال أن موردي الخدمات لهذه البلدان يواجهون أنواعاً شتى من الحواجز في إطار النمط ٤. واقترح إجراء مناقشات إضافية بشأن النمط ٤ في إطار ممارسات الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك بشأن سبل الوصول، والضوابط التنظيمية المناسبة، والالتزامات في إطار النمط ٤ التي تدار ضمن الأطر التنظيمية الأوسع نطاقاً، مثل أطر العمل والهجرة، حيث تؤدي الغايات السياساتية غير الاقتصادية وغير التجارية دوراً كبيراً.

٤٥- وجرت مناقشات أخرى في إطار منظمة التجارة العالمية تتعلق بتيسير الاستثمارات، مما قد يؤثر في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي عناصر الاتفاق المقترح لتيسير التجارة في الخدمات. وأثيرت مسألة معرفة ما إذا كان يلزم وضع قواعد في هذا المجال.

٣- التجارة الإلكترونية

٤٦- اقترحت مجموعة من البلدان، فيما يخص التجارة الإلكترونية، بحث المستجندات من حيث الفرص التجارية ذات الصلة وما يمكن أن تعترضها من قيود، والسبل التي يمكن أن تؤدي بها الضوابط التجارية إلى تيسير التجارة الإلكترونية. وتسعى الجهات الراعية لهذا الاقتراح إلى ضمان الإبقاء على التوازن بين زيادة تفعيل الإمكانيات التي تنطوي عليها التجارة الإلكترونية وتحقيق الأهداف التنظيمية المشروعة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، مثل تلك المتعلقة بحماية البيانات وحماية الخصوصية وأمن الفضاء الحاسوبي. وقد تؤدي هذه الأهداف إلى لوائح تنظيمية مثيرة للجدل، مثل متطلبات الوجود التجاري والتوطن.

٤٧- وثمة اقتراح يدعو إلى الاتفاق، في المؤتمر الوزاري الحادي عشر، على تمديد تعليق فرض رسوم على التجارة الإلكترونية، والاستمرار في الممارسة المتمثلة في عدم فرض رسوم جمركية على نقل الوثائق إلكترونياً. وقُدّم اقتراح آخر يركز على التوقيع الإلكتروني باعتباره إحدى الأدوات اللازمة للتجارة الإلكترونية وللعقود الإلكترونية وللمعاملات المصرفية. ويركز اقتراح آخر على اعتبارات السياسة التجارية وكيف أن التكنولوجيا الرقمية بصددها إحداث تحول في الاقتصاد العالمي. وشددت عدة بلدان نامية على أهمية التجارة الإلكترونية لتحقيق التنمية. ومن المواضيع الأخرى ذات الصلة التي تكتسي أهمية بالنسبة للبلدان النامية: تمكين المشاريع الصغيرة من استخدام التجارة الإلكترونية وتخفيض تكاليف التداول التجاري (عن طريق الحصول على الخدمات اللوجستية مثلاً)؛ ومعالجة الثغرات على صعيد الهياكل الأساسية (في الحصول على خدمة النطاق العريض مثلاً) لتمكين التجارة الإلكترونية؛ وتحسين حصول مؤسسات الأعمال والمستهلكين على مختلف خيارات الدفع، بما في ذلك الدفع عن طريق الهواتف النقالة وخيارات الدفع عند التسليم، بغية زيادة تمكينهم من الاضطلاع بمعاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود والاستفادة منها.

جيم - المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية

٤٨ - لقد أصبح قطاع الخدمات يشكل سمة بارزة في الاتفاقات التجارية الإقليمية من الجيل الجديد الموجهة نحو تحقيق تكامل أعمق وأكثر شمولاً، مع التركيز بقوة على الجانب التنظيمي، ومعالجة التدابير التنظيمية وراء الحدود مما يؤثر على الخدمات والاستثمارات والمنافسة، مثل منطقة التجارة الحرة القارية (الإطار ٥) وشراكة دول المحيط الهادئ.

الإطار ٥

منطقة التجارة الحرة القارية

كانت مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ترمي إلى تحقيق اتفاق تجاري شامل ذي منفعة متبادلة بحلول عام ٢٠١٧. وتناولت المرحلة الأولى من المفاوضات موضوعي السلع والخدمات، ومن المتوقع أن تتناول المرحلة الثانية مواضيع الاستثمار والملكية الفكرية والمنافسة. ويعكف المتفاوضون حالياً على النظر في اتفاق بشأن التجارة في الخدمات، وكذلك في طرائق لمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات. وتشمل المبادئ الرئيسية للمفاوضات ما يلي: المفاوضات تهيمن عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية والأقاليم الجمركية؛ تكون الاتفاقات التجارية التابعة للجان الاقتصادية الإقليمية بمثابة الأساس لمنطقة التجارة الحرة القارية؛ الاحتفاظ بالمكتسبات؛ أسلوب التفاوت في الاندماج؛ التحرير بدرجة كبيرة؛ عدم استبعاد مبدئياً أي قطاع أو نمط خدمات للتزويد بالخدمات في المفاوضات.

المصدر: الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٥، Decision on the launch of continental free trade area negotiations, Decision No. 569-587.

٤٩ - وبعد انسحاب الولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، من الشراكة بين دول المحيط الهادئ، تسعى الدول الأعضاء المتبقية إلى المضي في الاتفاق وفق نهج "ناقص واحد". ويشمل الفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق الشراكة بين دول المحيط الهادئ، المتسم بالابتعاد بصورة لافتة عن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، جميع أشكال الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات في الخدمات، بينما يشمل الفصل المتعلق بالتجارة في الخدمات عبر الحدود مسألة التزويد بالخدمات في إطار الأنماط ١ و ٢ و ٤. ويشمل الاتفاق أيضاً فصلاً عن الانسحاب التنظيمي، الذي يعرف بأنه "استخدام الممارسات التنظيمية الجيدة في القيام بالإجراءات التنظيمية على صعيد التخطيط والتصميم والإصدار والتنفيذ والمراجعة من أجل تسهيل بلوغ أهداف السياسات العامة المحلية". ويؤكد الاتفاق مجدداً على الحق السيادي في تحديد الأهداف التنظيمية، لكنه يشجع أيضاً على الانسحاب التنظيمي باعتباره وسيلة لتسهيل المزيد من التجارة والاستثمارات بين الأطراف.

٥٠ - لقد جرت مناقشة اتفاق التجارة في الخدمات منذ عام ٢٠١٢ بين ٢٣ من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، يمثلون ٧٠ في المائة من التجارة العالمية في الخدمات. وكان من المقرر أن تنتهي المفاوضات في عام ٢٠١٦، لكن ذلك لم يتحقق. وقد حددت البلدان المشاركة معايير مشتركة لتقييم العروض المقدمة، بما في ذلك بشأن الالتزامات التي تتجاوز نطاق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والالتزامات الأكثر انسجاماً مع اتفاقات التجارة الحرة التي

تبرمها البلدان. ويولى اهتمام خاص لمستوى الالتزامات في إطار النمط ٤، وكذلك للمعاملة التي تعامل بها الخدمات الجديدة. وظهرت اختلافات بشأن بعض المسائل مثل تحرير الخدمات العمومية وحماية البيانات والعملية التي تتيح التعامل مع الخدمات الجديدة في قائمة الالتزامات.

سادساً - خلاصة

٥١- يضطلع قطاع الخدمات بدور حيوي في دعم التحوّل الاقتصادي. وبإمكان التنظيم المناسب والتجارة الدولية إحداث مزيد من فرص التحوّل، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وتضطلع التجارة في الخدمات بدور هام في التحوّل الاقتصادي واستحداث فرص عمل وزيادة القيمة المضافة، بما يمكّن البلدان من تنويع اقتصاداتها وترقيتها، بما في ذلك عن طريق الاندماج في سلسلة القيم العالمية. ويتعين على الاقتصادات انتهاز استراتيجيات متوازنة لتحقيق النمو للإفادة من الخدمات المولدة للنمو ومن دورها المحفّز. ومن المهم أن تحظى الآثار الإيجابية للخدمات على التحوّل الهيكلي وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة بالنشر والتقدير على نطاق واسع.

٥٢- ولكي يتسنى الاستفادة إلى أقصى قدر ممكن من المساهمات الإيجابية للخدمات يتطلب الأمر كشرط مسبق وجود سياسات جيدة ولوائح تنظيمية مناسبة ومؤسسات قوية، وهي القادرة مجتمعة على إيجاد بيئة مواتية لاقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات. وتتطلب عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة وجود بيانات سليمة ومصنّفة ومقدمة في الوقت المناسب، بما في ذلك على مستوى الشركات. وبناء القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية ضرورية للغاية لتمكين بلدان نامية مصدرة من التصدير، ومنتجين من استخدام نواتج الخدمات، ومقرري السياسات من تنظيم قطاعات الخدمات وتطويرها على النحو الفعال. ووجود نهج شامل متعدد الجهات ذات المصلحة إزاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في رسم سياسات الخدمات أمر مطلوب لضمان الانسجام على صعيد السياسات وعلى الصعيد التنظيمي. وإن تقييم ومراجعة الأطر الاقتصادية والتنظيمية الوطنية في مجال الخدمات هو شرط مسبق للسياسات الفعالة القائمة على الأدلة والرامية إلى تحقيق نمو قائم على الخدمات. وقد تبين أن الاستعراضات التي يجريها الأونكتاد لسياسات الخدمات مفيدة للغاية في هذا الصدد.

٥٣- وعلى الصعيد الدولي، يتعين بذل جهود لإحراز تقدم في برنامج عالمي لتجارة الخدمات في سياق النظام التجاري الدولي الذي يدعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ويشمل المعاملة التفصيلية وأوجه المرونة وآليات التحريب والتكيف وتقديم الدعم للبلدان النامية وبناء قدراتها، من أجل الاستفادة من الإمكانيات التحويلية التي تنطوي عليها التجارة في الخدمات لإحداث النمو والتنمية. وإن تصميم محتوى عملية التحرير التجاري ووتيرتها وتسلسلها على النحو المناسب وتنسيق هذه العملية مع تنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية الوطنية تنسيقاً منسجماً أمر ضروري لتهيئة بيئة مواتية للتجارة في الخدمات. ومما يمكّن من تقديم مساهمة كبيرة أيضاً اتخاذ تدابير تكميلية، مثل تعزيز التعاون التنظيمي المتصل بالتجارة في الخدمات لإيجاد بيئة أكثر تسهياً لتجارة الخدمات.